

الهوية العراقية للكويت

دراسة تأريخية وثائقية

تأليف

الدكتور محمود علي الداود
رئيس قسم التاريخ
معهد البحوث والدراسات العربية

د. مصطفى عبدالقادر النجار
الامين العام لاتحاد المؤرخين العرب

د. عبدالرحمن عبدالكريم العاني
رئيس جامعة الانبار

بغداد / ١٩٩٠

الهوية العراقية للكويت

دراسة تأريخية وثائقية

تأليف

الدكتور محمود علي الداود
رئيس قسم التاريخ
معهد البحوث والدراسات العربية

د. مصطفى عبدالقادر النجار
الامين العام لاتحاد المؤرخين العرب

د. عبدالرحمن عبدالكريم العاني
رئيس جامعة الانبار

بغداد / ١٩٩٠

المقدمة

منذ عهد طويل، وهناك سؤال يطرحه الكثيرون عن «عراقية الكويت»... تاريخاً وحاضراً ..

ومع ان الجواب التاريخي جاهز بالايجاب عن هذا السؤال كما هو الجواب واقعاً، إلا أن هذا السؤال كان يلح باستمرار على اذهان البعض من المعنيين بشؤون المنطقة..

ولكي يحرف الاستعمار هذا الجواب عن ايجابيته، عمل على خلق دويلة اسماها بـ «دولة الكويت»، ليس فيها من مقومات الدولة اية خصائص ثابتة على الاطلاق ..

عمل الاستعمار منذ تفجر اول قطرة من النفط في هذه الارض العراقية العربية على اقامة كيان . بالرغم من كل زيفه واصطناعه» ليكون كياناً في سير قبضته يحمي مصالحه المتعاظمة في المنطقة.

وبالرغم من كل محاولات الاستعمار على خلق دولة في الكويت ذات خصائص ثابتة، غير ان هذا الكيان كان دوما يؤكد هويته العراقية .. فالاستعمار قد عجز عجزاً مطلقاً عن بناء دولة، بل استطاع ان يخلق ظاهرة بترولية ـ مالية ـ تجارية محضة، دون اية ملامح لكيان دولة متكاملة.

وبقي السؤال يلح على اذهان الكثيرين و لفترة طويلة إلى أن جاء الرد من داخل هذا الكيان المصطنع، وارتفع صوت «النداء» عالياً في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠ من داخل الكويت ذاتها، فانهار الكيان الزائف المصطنع، وعاد الفرع الى اصله الأم في لحظة تاريخية حاسمة..

هكـذا كان الجـواب .. وهكـذا كان الرد على هاتـين الشكـوك التي حاول الاستعمار ان يثيرها في وجه حقائق التاريخ الناصعة التي لاتقبل الرد..

ان نظرة عجلى على مسيرة التاريخ، ترينا موقع الكويت في هذه المسيرة التي شوهها الزيف والاصطناع، وشوهتها المصالح الضيقة والجشع الأناني لحفنة من الحكام الأجراء والمأجورين الذين تفاقمت مصالحهم القارونية المتعاظمة على حساب كل مصالح الوطن وكل المصالح القومية العليا..

لقد نجح الاستعمار في خلق هذه المصالح القارونية لهذه الحفنة المخلوعة تاريخيـاً، ولكنـه اخفق في تغيير السمات الأصيلة للكويت.. فبقيت الكويت ومركزها كاظمة جزءاً من كل تاريخ العراق...

وفي هذا الكتـاب الذي نضعـه بين يدي القـاريء العربي محاولة علمية موضوعية لتبيان هذه الهوية العراقية لمحافظة الكويت، نعتمد فيه على حقائق التاريخ الموثقة بشكل قاطع، دون ان نرجع إلى مناقشة الافكار المضادرة ..

فالكتـاب يتحدث بالحقائق الدامغة التي لاتقبل النقض، اذ تستسقي من معين تاريخنا الثر منذ عهد ماقبل الاسلام، الى ان ارتفعت راية الاسلام الخالدة على الربوع العربية، مروراً بكل العهود التالية الى العصور الاخيرة...

هنا في الكتاب، التاريخ وحده هو الذي يتحدث .. وإننا نعفي أنفسنا من ان ننطق بكلمة واحدة مقحمة على التاريخ..

التاريخ وحده هو الذي ينطق ..

والتاريخ لايكذب أهله ـ كما يقولون ـ !

المؤلفون

بغداد في ١/٩/١٩٩٠

الفصل الاول
الكويت جزء من العراق قبل الاسلام وفي العهود الاسلامية

الفصل الاول

الكويت جزء من العراق قبل الاسلام وفي العهود الاسلامية

الاستاذ الدكتور عبدالرحمن العاني
رئيس جامعة الانبار

التسمية

لقد أطلق العرب أسم البحرين على الاراضي الممتدة على ساحل الخليج العربي بين البصرة وعُمان [١]، فهي تشمل في الوقت الحاضر الكويت والاحساء وقطر وجزر البحرين الحالية المعروفة قديماً باسم اوال [٢].

ان اسم الكويت الذي أطلق حديثا على جزء من الاراضي العراقية الجنوبية لم يرد في المصادر القديمة او الوسيطة.

ان المصادر العربية الاسلامية اطلقت اسم «كاظمة» أو كاظمة البحور[٣] على تلك المنطقة، وتقع كاظمة على الخليج العربي، وقد وصفها الازهري بانها جو على الساحل [٤]، ووصفها ياقوت الحموي بانها «جو على سيف البحر في طريق البحرين من البصرة ، وبينها وبين البصرة مرحلتان، وفيها ركايا كثيرة وماؤها شروب واستسقاؤها ظاهر»[٥]، ووصفها ابو الفدا بانها جون[٦أ]، وقال البكري «وكاظمة من مياه بني شيبان»، كما ذكر البكري ان المحدث ابي عمرو الشيباني سعد بن أياس قال« أذكر أني سمعت برسول الله عليه السلام وأني أرعى أبلاً لأهلي بكاظمة»[٦ب] ويوجد في كاظمة حصن ودور مبنية وتجار[٧]، وبها آبار كثيرة قريبة المدى يستقي منها المسافرون [٨]، ومراعيها جيدة[٩]، وقد أكثر الشعراء من ذكر كاظمة ووصفوا مياهها ومراعيها وأسراب القطا فيها[١٠]، وكان بها على مايذكر الحربي في القرن الثالث الهجري رباط [١١]. والظاهر ان كاظمة بقيت عامرة الى اواخر العصر العباسي ثم خربت بعد ذلك[١٢].

وكـاظمــة اليوم تقع في الشمال الغربي من مدينة الكويت على رأس جون الكويت وهي مهملة متروكة فيها جماعة صغيرة من الصيادين(١٣) .

جغرافية الكويت
السطح والتضاريس ـ الجزر ـ المياه

السطح والتضاريس:

أن أراضي الكويت هي أمتداد طبيعي للاراضي العراقية وجزء منها. ويتصف سطح الكويت بكونه عبارة عن سهول متموجة تتدرج في الارتفاع من الشرق حيث شواطىء الخليج العربي الى الغرب والجنوب الغربي باتجاه خور الصبية، الذي يكون الرأس الشمالي لجون الكويت، ويتدرج الارتفاع من قدم واحد في الجنوب الشرقي الى (٩٨٤) قدم فوق سطح البحر في الركن الجنوبي الغربي، ويميل الانحدار العام للسطح نحو الشمال الشرقي .

وتغطي القسم الاكبر من السهول التي تكون تضاريس الكويت رواسب الحصى والرمال نتيجة لفعل الرياح التي تلعب الدور الرئيس مع عوامل التعرية الاخرى في تشغيل السطح واعطاءه هذا المنظر العام من التشابه والاستواء مع التموج الخفيف وفي اماكن عدة وخاصة في الجنوب حيث توجد بعض التلال على شكل قباب كما هو الحال في منطقة وارة والبرقان على ان اكثر اجزاء سطح الكويت ارتفاعا هو عبارة عن تلال لايتجاوز ارتفاعها عن (٣٠٠) متر فوق سطح البحر في المتوسط، ومن اهمها حافة الزور التي يتراوح ارتفاعها بين (١٥٠ ـ ٤٥٠) قدم، وهي تلال من الصخور الرسوبية، ثم تلال اللياح التي هي أكثر طولاً وأتساعاً من تلال الزور.

وتعتبر هضبة النداء المظهر التضاريسي الاخر الذي يميز السطح بعد حافة الزور، وهي عبارة عن ثنية محدبة تمتد من الشمال الى الجنوب مسافة (٤٠) كم، وتبعد عن الساحل مسافة (٨) كم ، ويصل أقصى أرتفاع لها حوالي (٤٥٠)

قدم، وتتدرج في الانحدار نحو الشرق . وفي الشمال من الهضبة توجد بعض التلال الصغيرة التي يتراوح أرتفاعها بين (١٤٠ و ١٦٠) قدم فوق مستوى سطح البحر، وهي هضبة السرة والسريرات، كما توجد تلال أخرى الى غربها اهمها وارة والبرقان وتلال المعدنيات التي يتراوح ارتفاعها بين (١٠٠و ١٧٤) قدم.

أما الكثبان الرملية فتتركز في أقصى الركن الشمالي الشرقي ويصل ارتفاعها في أم نقا الى (٧٥) قدم.

ويوجد العديد من الاودية في الكويت أهمها وادي البطن الذي يمتد من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي، ووادي الشقاق الذي يمتد من الشمال الى الجنوب[١٤] .

وقد ذكرت المصادر العربية الاسلامية عدداً من التلال في منطقة كاظمة سمتها جبالاً ومنها:

المقر:

ويقع قرب كاظمة ويهبط منه اليها [١٥]، وهو الأن شمالي مدينة الكويت بمسافة (١٩) ميلاً على الخليج العربي ويسمى أمغيرة شرقي كاظمة ولايسكنها أحد سوى صيادي الاسماك[١٦] .

الرحا:

ويقع بين كاظمة والسيدان عن يمين الطريق من اليمامة الى البصرة[١٧]، وهو اليوم يقع غرب الجهرة وهو عبارة عن أكمة تبعد عن مدينة الكويت بنحو (٢٠) ميلاً، وتشتهر بجودة مراعيها وخصوبة أرضها، وتعرف الأن بالرحية[١٨] .

الصليب:

وهو جبل عند كاظمة [١٩]، ويسمى الأن الصليبة وتبعد عشرين ميلاً الى غرب مدينة النداء وفيها آبار يجتمع عليها البدو ويشربون منها ويردون أبلهم

ومواشيهم [٢٠] .

وقد ذكرت المصادر وادي السيدان، ويقع شمال الدو[٢١]، قرب كاظمة[٢٢]، ويسمى اليوم السادة، ومياه السيدان دائمية، وعلى كل ماء قباب مبنية، والآبار الموجودة عميقة وتستخدم الجمال لرفعها[٢٣] ، وفي السيدات مياه منها المنقاشية، والمنقاش واثماد، والحمانية، والربيعية[٢٤].

الجزر:

ويتبع الكويت العديد من الجزر وهي:

جزيرة بوبيان:

وهي اكبر الجزر وتبلغ مساحتها (٥١٢) كم[٢] وهي تسيطر على مدخل خور عبدالله وطريق أم قصر.

جزيرة فيلكه:

تقع عند مدخل خليج الكويت وتبلغ مساحتها (٤١) كم [٢] وهي أهلة بالسكان.

جزيرة وربة .

تقع الى الشمال الشرقي من خليج الكويت، أراضيها رملية، وتغمر مياة المد القسم الأعظم منها.

ويوجد عدد اخر من الجزر وهي مسكان، العوجة، كبر، أم المرادم، كارو، قاروة، أم النمل[٢٥]

أما المياه فتوجد في الكويت منطقتان مهمتان تتوفر فيها المياه الجوفية في شمال الكويت، وتشتمل على حقول المياه العذبة في الروضتين التي تبلغ مساحتها (٥٠) كم[٢]، وقد حفرت فيها حتى عام ١٩٧١ سبعون بئراً، وتقدر كمية المخزون من المياه فيها بـ (٤٥٠) مليون متر مكعب وهي صالحة للشرب،

أما الثانية فتشمل حقول المياه الجوفية ـ الجنوبية الغربية وحقول الصليبية، وهي عميقة وغير صالحة للشرب ولاتستخدم في الزراعة[٢٦].

وهكذا يتبين بان الكويت بحاجة ماسة الى مياه الشرب.

أنتشار العرب في الكويت:

كانت كاظمة مأهولة بالسكان، وقد أنتشرت فيها القبائل العربية التي سبق لها وأنتشرت في العراق، فقد سكنت في المنطقة عشائر من عبد القيس، وتميم، وبكر بن وائل، والأزد، وأياد .

عبد القيس:

يذكر النسابون أن عبدالقيس جاءت الى كاظمة من تهامة[٢٧]، وتغلبت على من كان قد سكن قبلها بها من أياد و الأزد[٢٨]، فنزل جذيمة بن عوف الخط وأفناءها، ونزلت شن بن أفصى طرفها وادناها الى العراق [٢٩].

بكر بن وائل:

يقول الهمداني: وديار بكر بن وائل من اليمامة الى البحرين، الى سيف كاظمة، الى البحر فأطراف سواد العراق فالابلة فهيت»[٣٠ أ] وقال البكري «وكاظمة من مياه بني شيبان»[٣٠ ب] .

ومن بطون بكر التي أستوطنت كاظمة بنو قيس بن ثعلبة بن عطاية [٣١] وذكرت المصادر من منازلهم السيدان[٣١].

تميم:

وهي اكبر القبائل العربية، وقد أنتشرت في هضبة نجد من الحجاز الى الاطراف الشرقية للجزيرة العربية، وقد أستوطنت بعض عشائرهم كاظمة مع القبائل العربية الأخرى[٣٣] ، ومن بطونهم التي أستوطنت في هذه المنطقة بنو سعد

بن زيد مناة ابن تميم، وامتدت منازلهم في الجنوب الى البحرين وفي الشمال الى سفوان (٣٤) .

ومن منازل بني سعد في كاظمة .. وادي السيدان ومياهه الحمانية لبني حمان ، والربيعية لبني ربيع بن الحارث(٣٥). ومن منازل بني سعد أيضاً الوفراء والمقر (٣٦).

الأزد:

يذكر الهمداني أن الأزد هاجرت من اليمن بعد انهيار سد مأرب وانهم ساروا بأتجاه عمان ، ومن هناك تفرقوا فسكن بعضهم في منطقة كاظمة(٣٧) .

أياد .

يقول الهمداني في كلامه عن منازل أياد «فالى بارق بالخورنق، فالى الجزيرة غرباً، فالى كاظمة شرقاً وجنوباً»(٣٨).

يتبين من النصوص التي مر ذكرها أن كاظمة وهي الكويت الحالية قد سكنتها عشائر من القبائل العربية التي أستقرت في العراق وهذا يؤكد ان سكان الكويت هم جزء من الشعب العراقي.

الكويت جزء من العراق قبل الاسلام وفي العهود الاسلامية

تؤكد المعلومات التأريخية أن الكويت جزء لايتجزأ من العراق قبل الاسلام وفي الاسلام في كافة العهود .

فقبل الاسلام تذكر المصادر ان عمرو بن هند ملك الحيرة في العراق كتب الى عامله على البحرين رسالة يطلب منه معاقبة الشاعر طرفة بن العبد وذلك لقيام طرفة بهجاء عمرو بن هند(٣٩).

ان هذه الحادثة تؤكد بشكل جازم أن الكويت تابعة للعراق وان العراق

مسؤول عنها وهي جزء منه حيث ان دولة المناذرة عاصمتها الحيرة في العراق.

وفي عام ١٢ هـ قرر الخليفة الراشدي ابو بكر الصديق (رض) تحرير العراق من السيطرة الفارسية ودعم جهاد العراقيين الذين كانوا يقاتلون القوات الفارسية المحتلة منذ فترة طويلة . وكانت خطة تحرير العراق تتلخص في قيام القوات العربية الاسلامية بالاطباق على العدو الفارسي بفكي كماشة بجيشين يلتقيان بالحيرة أحدهما من جنوبي العراق والآخر من شماليه. وقد تولى خالد بن الوليد قيادة القوات العربية الاسلامية التي توجهت من اليامة نحو جنوبي العراق في كاظمة، وقد تولى عياض بن غنم قيادة القوات العربية الاسلامية لتبدأ عمليات التحرير من شماليه على ان يلتقي بخالد بن الوليد في الحيرة.

وفي الاراضي العراقية الجنوبية (كاظمة) او مايسمى بالكويت جرت معركة تأريخية فاصلة بين القوات العربية الاسلامية بقيادة خالد بن الوليد وبين القوات الفارسية المحتلة بقيادة هرمز، وقد استطاع العرب المسلمون تحقيق نصر حاسم على الفرس في معركة كاظمة الخالدة حيث تم سحق القوات الفارسية، وقد سميت معركة كاظمة أيضاً بمعركة ذات السلاسل، وبذلك تم تحرير أرض كاظمة [٤٠].

لقد كان للانتصار المؤزر الذي احرزه العرب المسلمون في معركة ذات السلاسل على أرض كاظمة اهمية كبيرة في رفع معنويات المقاتلين العرب، حيث واصل العرب المسلمون جهادهم لتحرير جميع الاراضي العراقية من براثن الفرس بعد ان تم تحرير الجزء الجنوبي من العراق وهي أرض كاظمة.

لقد أصبحت الكويت جزءاً من الدولة العربية الاسلامية بعد تحريرها وانتشار الاسلام فيها، وقد عين الخليفة ابو بكر الصديق (رض) العلاء بن الحضرمي والياً عليها، كما عين الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب (رض) عدداً من الولاة عليها وعلى مناطق اخرى من الخليج العربي، منهم العلاء بن الحضرمي وعياش بن ابي ثور، وقدامة بن مظعون، وابو هريرة، والربيع بن زياد الحارثي، وعثمان بن ابي العاص[٤١].

وفي زمن الخليفة الراشدي الثالث عثمان بن عفان (رض) الحقت الكويت

بالعـراق، حيث الحقت بالبصرة[٤٢]، عنـدما أصبحت الاخيرة قاعدة للفتوح والتحرير[٤٣]،فصار ولاة الكويت يعينهم أمير البصرة وهم تابعون له[٤٤] .
وفي العصر الأموي ظلت الكويت مرتبطة بالبصرة التي كان أميرها مسؤولاً عن أدارة العراق وكافة الاقاليم الواقعة على الخليج العربي ومنها الكويت[٤٥] .

وقد ذكرت المصادر أسماء ولاة الكويت المعينين من قبل أمير البصرة منذ عهد الخليفة عثمان بن عفان والى نهاية الدولة الاموية عام ١٣٢هـ وهم [٤٦]

عثمان بن أبي العاص.
عبدالله بن سوار العبدي.
مروان بن الحكم.
عمر بن أبي سلمة.
النعمان بن العجلان الانصاري.
قدامة بن العجلان .
عبيدالله بن العباس.
الاحوص بن عبد أمية.
سعيد بن الحارث الانصاري.
سعد أبن أسيد بن الاخنس بن شريف الثقفي.
سنان بن سلمة بن المحبق الهذلي.
موسى بن سنان.
سعيد بن حسان الأسيدي.
زياد بن الربيع الحارثي.
محمد بن صعصعة الكلابي.
قطن بن زياد بن الربيع الحارثي.
الاشعث بن عبدالله بن ابي روو
صلت بن حريث.
عبدالكريم بن المغيرة
أبراهيم بن عربي.

محمد بن زياد بن جرير بن عبدالله البجلي.

هزاز بن سعيد.

يحيى بن اسماعيل.

يحيى بن زياد بن الحارث.

عبدالله بن شريك النميري.

محمد بن حسان بن سعد الأسيدي.

المهاجرين عبدالله الطلابي.

بشر بن سلام العبدي.

قطن بن مدركة

بلج بن المثنى

وفي العصر العباسي أستمر أرتباط الكويت بالبصرة، حيث كانت الكويت جزءاً من ولاية البصرة، وكان والي البصرة يشرف بشكل مباشر على ادارة الكويت وغيرها من مناطق الخليج العربي[٤٧].

وقد ذكر الطبري أسماء ولاة البصرة الذين كانوا في نفس الوقت ولاة على الكويت وغيرها من مناطق الخليج العربي، وفيما يلي أسماء بعض الولاة الذين ذكرهم الطبري[٤٨]:

سليمان بن علي.

سفيان بن معاوية.

سلم بن قتيبة الباهلي.

محمد بن سليمان بن علي.

عقبة بن سلم.

يزيد بن منصور.

عبدالملك بن أيوب بن ظبيان.

الهيثم بن معاوية.

صالح بن داود بن علي.

روح بن حاتم.

سويد بن ابي سويد.
سليمان بن أبي جعفر.
عيسى بن أبي جعفر.
خزيمة بن خازم.
جرير بن يزيد.
جعفر بن سليمان.
عبدالرحمن بن علي.
مالك بن علي الخزاعي.
أسحاق بن سليمان بن علي.
الحسن بن جميل.
أسحاق بن عيسى بن علي.
منصور بن المهدي.

ان المعلومات التي ذكرتها المصادر تؤكد وبشكل قاطع ان الكويت جزء لايتجزأ من العراق قبل الاسلام وفي ظل الدول العربية الاسلامية خلال فترة الراشدين والامويين والعباسيين.

الهوامش

١) الأزهري تهذيب اللغة ٥/٤٠، الجوهري/الصحاح/٢/٥٨٥، ابن منظور/لسان العرب/٤/٤٦، البكري/معجم مااستعجم/ ٢٨٨، الزمخشري/ الجبال والامكنة والمياه/ ٢٠، ياقوت الحموي/ معجم البلدان/١/٥٠٦ ـ ٥٠٧ القزويني/ اثار البلاد واخبار العباد / ٢٧٧ ـ ٢٧٨، ابن عبد الحق/ مراصد الاطلاع/١/١٣٠، ابن خلدون/ البر وديوان المبتدا والخبر/٤/١٩٧

٢) لغدة / بلاد العرب/ ٣٢٥ هامش ، كحالة/ جغرافية جزيرة العرب/ ٢٦١، المسلم/ ساحل الذهب الاسود/ ١٦ ـ ١٧، النبهاني التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة/١١، عبد الوهاب عزام/ مهد العرب/٩٠، Encyc-lopaedia of Islam, vol, I, P.941

٣) الهمداني، صفة جزيرة العرب/٢٤٩

٤) الازهري/ تهذيب اللغة/ ١٠/١٦١، انظر لسان العرب/١٢/٥٢١، ياقوت الحموي/ معجم البلدان/٤/٢٢٨، المشترك وصفاً والمفترق صقعاً/ ٣٦٧، والجو مااتسع من الارض

٥) ياقوت الحموي/معجم البلدان/٤/٤٣١، انظر ابن عبد الحق/مراصد الاطلاع/٣/١١٤٣

٦ أ)ابو الفدا/تقويم البلدان/٨٥، انظر القلقشندي/ صبح الاعشى/٥/٦٥

٦ب) البكري/ معجم مااستعجم/٣/١١١٠

٧) لغدة / بلاد العرب/٣٢١

٨) تهذيب اللغة ١٠/١٦١، لسان العرب/١٢/٥٢١، صبح الاعشى /٥/٥٦، صفة جزيرة العرب/١٦٨، معجم مااستعجم/١١٠٩ ـ ١١١٠، معهجم البلدان /٤/٢٢٨، تقويم البلدان /٨٥

٩) تقويم البلدان /٨٥

١٠ ديوان أمريء القيس/١٢١، الاصمعي / الاصمعيات/١٤٣، لسان العرب/١٢/٥٢١ ـ ٥٢٢، صفة جزيرة العرب/ ١٣٧، معجم البلدان / ٤/ ٢٢٨

١١) الحربي / المناسك/ ٥٧٤

١٢) الدكتور عبد الرحمن عبد الكريم العاني/ البحرين في صدر الاسلام/٦٧

١٣) الدباغ / جزيرة العرب /٢/٢٩١ ـ ٢٩٢

١٤) الدكتور صبري فارس الهيتي / الخليج العربي / ١٢٧ ـ ١٢٩ (رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة /١٩٧٦)

١٥) ديوان الفرزدق /١/٤٤، معجم البلدان /٤/٦٠٥ ـ ٦٠٦

١٦) العانى/ البحرين في صدر الاسلام /١٩

١٧) معجم البلدان /٢/٧٥٧

١٨) عبد الرحمن العانى / البحرين في صدر الاسلام /١٩

١٩) لغدة /بلاد العرب/ ٣٢١ ـ ٣٢٢

٢٠) عبد الرحمن العاني / البحرين في صدر الاسلام /٢٩

٢١) لغدة/ بلاد العرب / ٢٩٨، ٣١٧، والدو يسمى الان الدبدبه

٢٢) معجم ماأستعجم /٧٧١، معجم البلدان/٣/٢١١
٢٣) لغدة/ بلاد العرب/٢١٨
٢٤) ن م/ ٣٥٠
٢٥) الهيتي/ الخليج العربي/ ١٢٩ ـ ١٣٠
٢٦) ن.م./١٠٣
٢٧) الجاحظ / البيان والتبين /١/٩٦ ـ ٩٧، ابن حزم / جمهرة أنساب العرب/٢٩٩، ابن عبد البر/ الانباه على قبائل الرواة/ ١٠٣ ـ ١٠٤، البكري/ معجم ماأستعجم/ ١٨، ٧٦، ٧٩ ـ ٨٠
٢٨) معجم ماأستعجم / ٨٠ ـ ٨١، انظر الميداني / مجمع الامثال/١/٤٨٢
٢٩) معجم ماأستعجم/٨١ ـ ٨٢
٣٠أ) الهمداني / صفة جزيرة العرب /٢٨٤
٣٠ب) البكري / معجم ماأستعجم/٣/١١١٠
٣١) البلاذري/ فتوح البلدان/٨٣، الطبري/ تاريخ الرسل والملوك/ ١/٤ ت/١٩٦١
٣٢) العاني / البحرين في صدر الاسلام /٥١
٣٣) الاصطخري/ مسالك الممالك/ ٢٢ ـ ٢٣ ، البكري / معجم ماأستعجم/ ٨٧ ـ ٨٨
٣٤) لغدة / بلاد العرب / ٣٥١
٣٥) لغدة / بلاد العرب/ ٣٥٠
٣٦) ن.م. / ٣٥٠ ، معجم ماأستعجم / ١٣٢٨، تهذيب اللغة /١٠ /١٦١
٣٧) اليعقوبي / تاريخ اليعقوبي/١/٢٣٢ ـ ٢٣٣، الهمداني/ صفة جزيرة العرب /٢٠٩
٣٨) صفة جزيرة العرب/٢٨٦
٣٩) طرفة بن العبد/ ديوان طرفة/٨، خضير نعمان العبيدي/ البحرين من أمارات الخليج العربي/٢٢
٤٠) عبد الجبار السامرائي / معارك خالد بن الوليد ضد الفرس/٣٢
٤١) عبد الرحمن العاني/ البحرين في صدر الاسلام/ ١١٩، ١٥٣
٤٢) خليفة بن خياط/ تاريخ خليفة/١/١٣٦، الطبري /١ت٥/ ٢٨٣٢ ـ ابن الاثير / الكامل/ ٢/١٠٠، الذهبي/ تاريخ الاسلام/٢/٨١ ـ ٨٢، ابن خلدون/٢/١٠٠٩
٤٣) الدكتور صالح احمد العلي / التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الاول الهجري/٤٢ ـ ١٤١
٤٤) خليفة بن خياط / التاريخ /١/١٣٦ ، الغربي/ات ٥/٢٨٣٣، الكامل /٣/١٠٠، تاريخ الاسلام /٢/٨١ ـ ٨٢ ، ابن خلدون /٢/١٠٠٩
٤٥) الطبري /٢ت١/٧٣، معجم البلدان /١/٥٠٧
٤٦) عبد الرحمن العاني / البحرين في صدر الاسلام / ١٥٣ ـ ١٥٤
٤٧)الطبري /تاريخ الرسل والملوك /٧/٤٥٩، ٤٦٥، ٤٦٧
٤٨) الطبري / تاريخ الرسل والملوك/ ٧/ ٤٥٩، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٣، ٤٧٦، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥١١، ٥١٦، ٥٥١، ٦٤٩، ٦٥٥، ٨/ ٢٦، ٤٠، ٤١، ٤٥، ١٣٤، ١٤٩، ١٥١، ١٥٣، ٢٠٥

الفصل الثاني
الكويت جزء من العراق الوطن الام خلال العهد العثماني

الفصل الثاني
الكويت جزء من العراق الوطن الام خلال العهد العثماني

الاستاذ الدكتور محمود علي الداود
. رئيس قسم التاريخ بمعهد البحوث والدراسات العربية

من وجهة نظر التاريخ المكتوب فان الكويت كانت جزءً لايتجزأ من ارض العراق قبل وبعد قدوم آل الصباح اليها. وتؤكد الوثائق العربية والتركية والبريطانية هذه الحقيقة كما تؤكدها كتب الرحلات وكذلك الخرائط التاريخية التي نشرتها دور الخرائط الجغرافية في هولندا وبريطانيا وروسيا والمانيا منذ بداية العصور الحديثة وبداية التغلغل الاستعماري الاوربي في منطقة الخليج العربي. وفي أوربا كان الناشرون الهولنديون أول من حدد مكان الكويت على خارطة الخليج العربي وكانوا يطلقون عليها «القرين» كما كانت تسمى محلياً يومئذ. وكان الهولنديون الذين نافسوا البرتغاليين في التغلغل التجاري في منطقة الخليج العربي خلال القرن السابع عشر، أول الاقوام الاوربية التي كونت لها علاقات تجارية مع الكويت «القرين» وقد افادت البعثة الهولندية التي زارت الكويت عام ١٦٤٠ الى كون تلك المنطقة خاضعة للدول العثمانية ومرتبطة ادارياً بولاية البصرة.

وقد أكدت الخرائط التاريخية العثمانية حقيقة تبعية الكويت لولاية البصرة واشير بهذه المناسبة الى خارطة السلطنة العثمانية الى سنة ١٦٩٩ التي نشرتها جمعية التاريخ التركية والى خارطة السلطنة العثمانية المستندة الى خارطة فرنسية مطبوعة سنة ١٦٨٦م. وقد تضمن كتاب العلامة ساطع الحصري «البلاد العربية والدولة العثمانية» المنشور من قبل معهد البحوث والدراسات

العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية عام ١٩٥٧ في القاهرة، هاتين الخارطتين مع صورة لاصل الخارطة الفرنسية المذكورة التي أطلقت على منطقة الخليج العربي اسم خليج البصرة[١].

اما الارشيف العثماني فيؤكد العلاقة الخاصة للكويت بارض العراق وتظهرها الخرائط العثمانية بانها جزء من ولاية البصرة. ونشير بصورة خاصة الى الاطلس العثماني المشهور «جغرافيا عمومي اطلاسي» لمؤلفه محمد أشرف والمطبوع في استانبول عام ١٩١١ الذي يتضمن خرائط عديدة لمنطقة الخليج العربي بينت بشكل واضح حدود الدولة العثمانية والسيادة العثمانية على شمال وشمال غرب الخليج العربي،وقد الحقنا بهذه الدراسة ثلاث خرائط منتخبة من الاطلس العثماني المذكور.كما نشير الى الخرائط الالمانية التاريخية التي تؤكد هذه الحقيقة ايضاً وخصوصاً تلك التي تضمنها أطلس «تاشن» لمؤلفه هيرمن هابنخت والذي نشرته مؤسسة الخرائط المعروفة «جوستوس بارتشس» في المانيا عام ١٨٨٥ وقد اخترنا منه خارطة توضح موقع الكويت بالنسبة لممتلكات الدولة العثمانية. وقد اوضحت الخرائط التاريخية البريطانية عائدية الكويت للعراق ونشير الى خرائط الاطلس الانكليزي المطبوع في لندن عام ١٩١٤ والذي اعيد طبعه عام ١٩١٤ وقد الحقنا احدى الخرائط المهمة المذكورة بهذه الدراسة.[٢]

وحدة الجغرافيا التاريخية للكويت مع البصرة

ارتبطت الحياة والنشاطات التجارية والاقتصادية والثقافية والسياسية والادارية بالبصرة التي كانت قلب الحركة التجارية والنشاط الثقافي في منطقة الخليج العربي فهي مقر الولاية التي تبعها الكويت ادارياً وهي المركز التجاري الذي يزود اهالي الكويت بالمواد الغذائية والصناعية بالاضافة الى كونها سوقا مالية مهمة لقيام التجار الكويتيين لتصريف مالديهم من لؤلؤ او بضائع استوردت من بلدان اسيا المختلفة. وبالاضافة الى هذه الصلة المهمة فقد نشأت منذ فترة طويلة علاقات حميمة خاصة بين الكويت والبصرة بحكم

ترابط النسب وصلة القرابة ووحدة المشاعر وكون اهالي هذه المنطقة العراقية تؤلف من الناحية السكانية وحدة متكاملة.

وقد انحدر سكان الكويت من نفس الاصول العراقية القبلية وهم العتوب والعوازم والرشايدة وبني خالد والعجمان والدواسر والعنزة والمطير والظفير. وكان لهذه القبائل علاقات نسب مع ابناء عمومتهم في البصرة والمنتفق وبقية انحاء العراق وقد قبلت هذه القبائل السيادة العثمانية وكانت تابعة لولاية البصرة.[٣] واذا كانت الخرائط التاريخية تشير الى وجود حدود بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية فان المنطقة الواقعة جنوب البصرة وجنوبها الغربي بما فيها الكويت ـ كانت تؤلف ارضاً واحدة وكانت القبائل تتجول مابين البصرة وسوق الشيوخ والسماوة والكويت باعتبارها وحدة سياسية وبشرية واحدة. وكان للكثير من شيوخ القبائل أملاكاً وعقارات في البصرة يدفعون عنها الضرائب الى خزينة الولاية باعتبارهم من رعايا الدولة العثمانية. وكانت ولاية البصرة تشمل ضمن اختصاصاتها الادارية كل من البصرة والفاو والقرنة والكويت وفي بعض الفترات التاريخية كانت سلطة والي البصرة تشمل المنتفق ونجد أيضاً.

قدوم آل الصباح الى الكويت وولائهم للعراق

آل الصباح من قبائل العتوب التي ينتمي اليها ايضاً الجلاهمة وآل خليفة وقد نزحوا من منطقة الفاو وأم قصر بعد ان طردهم الاتراك منها في بداية القرن الثامن عشر وذلك بعد أن ثبت اشتغالهم بالقرصنة البحرية في المناطق الشمالية للخليج العربي ومشاركتهم في نهب القوافل من البحر الى البصرة. وقد قام شيخ آل صباح المسمى سليمان بن احمد ببناء قلعة على الخليج العربي سماها الكويت وهو اسم تصغير للكوت الذي يطلق عادة على قلعة تبنى على مرتفع من الارض والاسم عراقي شائع في العراق فهناك كوت العمارة على ضفاف دجلة الاوسط ومنطقة كوت الانهاري التي سكنها فرع من بني ربيعة وفرع من

بني تميم وكانت تابعة لقضاء الكوت.

وكانت المنطقة التي بنيت على ارضها «الكويت» تابعة لقبيلة بني خالد المشهورة في شرق الجزيرة العربية والتي ضعفت نتيجة لحروب دامية مع الوهابيين وآل مرة وكانوا اسياد الحسا حتى نهاية القرن الثامن عشر. فبعد ان قدم آل الصباح الى الكويت في النصف الاول من القرن الثامن عشر استغلوا اضطراب احوال بني خالد فاستقروا بالكويت مؤكدين ولاؤهم المطلق للدولة العثمانية. وكان مايهم الادارة العثمانية هو اعتراف القبائل بطاعة والي البصرة والالتزام بواجباتهم في اطار السيادة العثمانية. ورغم علاقة بني خالد بالدولة العثمانية ومساعدتهم لوالي البصرة في دعم الادارة العثمانية في ولاية الحسا إلا ان الحروب المستمرة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية جعلت ولاة البصرة يقبلون بوجود آل الصباح في الكويت على أساس كونهم تابعين رسمياً لوالي البصرة ويأتمرون بأمر الادارة العثمانية.

وهكذا فان آل الصباح استمروا منذ نشوء مدينة الكويت في بداية القرن الثامن عشر وحتى اندلاع الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ يؤكدون تبعيتهم للدولة العثمانية وأخذ كل شيخ من شيوخ آل صباح يأتي الى المشيخة

يعمد اولاً الى طلب الموافقة على تعينه من والي البصرة ويتعهد بالالتزام بواجباته باعتباره موظفاً عثمانياً تابعاً لتلك الولاية. وهكذا فان الشيخ الجديد يعمد اولاً الى إخبار والي البصرة بوجود شاغر في المشيخة ويرجو اضافة الشرعية على تعينه متعهداً بان يكون احد اعوان والي البصرة في الدفاع عن ارض العراق وان لايتعامل مع دولة أجنبية أو يتنازل عن أي جزء من أراضي قبيلته لدولة اجنبية ولايقبل التعامل السياسي مع الدول الاجنبية. وهكذا كان شيخ الكويت موظفاً رسمياً في ولاية البصرة يدفع الضرائب لها ويرفع العلم العثماني على قصره وبقية مؤسساته بما في ذلك السفن والمراكب الكويتية في الخليج العربي وشط العرب ويطبق نفس الانظمة والتعلميات المعمول بها في البصرة من حيث الضرائب والصحة العامة ويقبل بدون أي شروط بتواجد

قوات تركية في اراضيه وعلى استعداد للمساهمة في أية حملات عسكرية تركية وتقديم الدعم لها في أوقات الحرب والسلم.

أما مايدعيه البعض من ان شيخ آل صباح كان يتمتع ببعض الاستقلال فهذا غير صحيح مطلقاً فقد أكد كافة شيوخ آل الصباح ولأكثر من ثلاثة قرون متتابعة قبول السيادة العثمانية وخضوعها للسلطان العثماني باعتبار الكويت جزءً من العراق وباعتبارهم موظفين لدى الوالي في تلك المدينة يحصلون خلالها على الرواتب والارزاق والالقاب والنياشين ويرفعون العلم العثماني ويدفعون الضرائب الى خزينة البصرة نقداً أو عيناً. وبطبيعة الحال لم تكن الدولة العثمانية، ضمن سياستها العامة، تتدخل في الامور القبلية الداخلية وهذه المعاملة كانت عامة بالنسبة للقبائل العراقية كافة فشيوخ المنتفق كانوا مثلاً يديرون شؤون قبيلتهم الداخلية ولكنهم يتعاملون ضمن كونهم داخل السيادة العثمانية وجزءً لايتجزأ من العراق ولايحق لهم التعامل مع الدول الاجنبية او عدم الالتزام باوامر والي البصرة والادارة التابعة للدولة العثمانية.

وكان آل الصباح يساهمون في دعم حملات والي البصرة في الجزيرة العربية متى ماطلب اليهم ذلك وسنأتي على ذلك في الصفحات القادمة. وكا نت ولاية البصرة تراقب باهتمام احتمالات استغلال الفرص من قبل بعض شيوخ آل الصباح في محاولة الابتعاد عن الدولة المركزية وعندما كانت ولاية البصرة أو ولاية بغداد تكشف بعض المحاولات الانتهازية كانت الادارة العراقية تعمد الى التدخل المباشر لاعادة شيوخ آل صباح الى وعيهم.

إن تعيين موظف او شيخ على مقاطعة من المقاطعات العثمانية لم يكن يعني تمليكه القرى والاراضي التي تؤلف تلك المقاطعة. إنما كان يعني تفويضه حق جباية الأعشار وسائر الرسوم والضرائب المترتبة عليها، وكانت الاراضي والقرى والمزارع تبقى تحت تصرف الدولة وفي هذا الاطار تبقى تحت تصرف الدولة وفي هذا الاطار وكان على الشيوخ باعتبارهم موظفين اداريين إعداد عدد من الخيالة والفرسان المحاربين. وكانت الادارة المركزية تصدر الاوامر والمناشير

اللازمة عند تولي الشيخ المشيخة وفقاً للتقاليد.
وهكذا كانت الادارة العثمانية في البصرة تتعامل مع كافة الشيوخ وفي كثير من الاحيان كانت ترفض طلبات معينة منهم أو تصدر الاوامر بإقصائهم من وظائفهم.[٤]

الاسانيد التاريخية لتبعية الكويت لولاية البصرة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

(١) كان الغالبية الساحقة من سكان الكويت هم دوماً من القبائل العراقية وقد هاجر اليها عدد كبير من اهالي البصرة والزبير والمنتفق بعد الاحتلال الفارسي للبصرة عام ١٧٧٦. وقد رفض والي البصرة باستمرار طلبات من الدول الاجنبية مثل هولندا وفرنسا وبريطانيا لتأسيس وكالات تجارية خاصة بهم في الكويت مؤكداً أن هذه الوكالات يجب ان تؤسس في مركز الولاية البصرة لان الكويت من المناطق التابعة للبصرة. ورغم ان شيوخ الكويت تمكنوا من إقصاء آل خليفة والجلاهمة من الكويت إلا ان هؤلاء الشيوخ ظلوا يتسابقون بالاستضلال بالسيادة العثمانية باعتبارهم جزء من العراق.
(٢) أكدت التقارير الرسمية البريطانية عام ١٧٧٥م عائدية الكويت لولاية البصرة وجاء في تلك التقارير مايأتي:
«في عام ١٧٧٥م ينظر الى الكويت على أنها تابعة للبصرة وحين تعطل الاسطول البريطاني في شط العرب لدى انتقال الوكالة البريطانية الى بوشهر كانت الكويت مرفئاً تركياً آمناً يمكن نزول المواطنين العرب والاتراك فيه.[٥]
(٣) أكد داود باشا والي العراق السيادة العثمانية على الكويت وأمر شيخ الكويت بالمساهمة بحملته على الحسا عام ١٨١٧م بالتعاون مع بني خالد وقبائل المنتفق وقد وافق الشيخ على المساهمة بالعمليات العسكرية باعتباره تابعاً للحكومة العثمانية في البصرة

(٤) ذكر تقرير آخر مؤرخ عام ١٨٢٩م من تقارير حكومة الهند البريطانية «ان شيخ الكويت جابر اعترف بخضوعه لوالي البصرة وانه يدفع للاتراك جزية سنـويةويتلقىفي كل سنةخلعةمن والي البصرةوبناءً علىاوامر الاخير شارك في الحملة التي ارسلها والي البصرة للقضاء على تمرد عشائري في الزبير عام ١٨٣٦ [٦]

(٥) وفي السنـوات التي أعقبت جلاء القـوات المصريـة عن شرقي الجـزيرة العربية كانت اهم العلاقات السياسية للكويت هي مع ولاية البصرة وفي عام ١٨٥٦ رفض الشيخ جابر الصباح طلباً من قائد الاسطول البريطاني في الخليج العربي بان يقبل الحماية البريطانية وبين لهم ان مصالح الكويت ورعاياها مرتبـطة بالدولة العثمـانية وهو يمثل والي اليصرة في المنطقة. وعلى أثر هذا الحادث قام والي البصرة رشيد باشا الكوزويكلي بزيارة الشيخ وقدم له الشكر لتمسكه بمبدأ عائدية الكويت الى البصرة ولكنه في نفس الوقت ابلغه بانه لو رضخ للطلب البريطاني فانه كان سيتعرض لعقاب الدولة العثمانية وسيعمد لقطع مخصصاته السنوية من تمور وأموال[٧]

(٦) في عام ١٨٦٣ أكـد الشيخ صباح للمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي ان حكام الكويت كانوا دوماً يدفعون الجزية لتركيا باعتبارهم جزء من ولاية البصرة وهم يرفعون العلم العثماني.[٨].

(٧) منـذ تعيـين مدحت باشا والياً على العراق عمد الاخير لتوطيد السيادة العثمانية على سواحل الخليج العربي والعمل على تأكيد سيطرة الدولة على ممتلكـاتهـا التـابعـة لولاية البصرة. وكان مدحت باشا خائفاً من المؤامرات البريطانية للتغلغل في العراق من خلال محاولات احتكار طرق الملاحة النهرية ومحاولات فصل الكويت عن العراق. وقد أمر مدحت باشا شيوخ الكويت بدعم الحملة العثمانية التي قادها والي البصرة نافذ باشا لتأكيد السيادة العثمانية على الاحساء. وقد أنضم الى هذه الحملة الشيخين عبدالله ومبارك الصباح عام ١٨٧١ بحكم التزاماتهم الى الدولة المركزية وتبعيتهم الى البصرة. وفي اواخر عام ١٨٧١ زار مدحت باشـا الكويت في طريقه لتفقد القطعات العسكرية في

الاحساء وفي الكويت أصدر مدحت باشا أمراً رسمياً باعتبار الكويت قضاءً رسمياً تابعاً لولاية البصرة واسند ادارة القائمقامية في الكويت الى الشيخ عبدالله الصباح وأعفى الكويت من بعض الرسوم نظراً لمشاركتها العسكرية ولكنه أمر بانزال كافة الاعلام الاجنبية من السفن مؤكداً ضرورة رفع العلم العثماني فقط في البر والبحر(٩)

(٨) في عام ١٨٩٢ صدرت الاوامر من والي البصرة الى الشيخ محمد الصباح للمشاركة مع حملة عسكرية بقيادة محمد حافظ باشا ضد الشيخ قاسم ثاني في قطر وفعلاً أطاع هذا الامر وجهز جيشاً بقيادة اخوه الشيخ مبارك وفي نفس العام رفض الشيخ محمد الصباح طلب الحكومة البريطانية بتأسيس علاقات رسمية مؤكداً انه قائمقام تابع لولاية البصرة وانه يلتزم بقرار الحكومة التركية الخاص بمنع السفن البريطانية من ارتياد مياه الخليج العربي الشمالية.

وقد سمحت الحكومة التركية للشيخ بتوسيع ممتلكاته الزراعية في الفاو مقابل الخدمات الكبيرة التي قدمها للمجهودات العسكرية العثمانية وباعتباره قائمقاماً تركيا. وقد حرص هؤلاء الشيوخ على حصولهم على لقب القائمقام والامتيازات الاخرى من والي البصرة.

(٩) في شباط ١٨٩٧م وصل مسؤول صحي تركي من مكتب الصحة العامة باستانبول وأقام بالكويت لمراقبة الحجر الصحي باعتبار الكويت مدينة تابعة لولاية البصرة(١٠).

وفي كانون الثاني ١٨٩٧ أُبلغ محسن باشا (الذي خلف حمدي باشا والياً على البصرة) برقياً من حكومته بان ارادة سلطانية بتعيين الشيخ مبارك قائمقاماً على الكويت تابعاً لوالي البصرة وبدأت مراسلاته على هذا الاساس وقد جعل له راتب قدره (١٥٠) كاراً من التمور سنوياً و٣٠٠ باون ذهب.

محاولات الشيخ مبارك الصباح للانفصال عن البصرة واتفاقية ١٨٩٩ السرية مع الانكليز.

تولى الشيخ مبارك الصباح الحكم عام ١٨٩٦ بعد ان اغتال اخويه محمد وجراح في مجزرة رهيبة ورغم انه سارع برفع العلم العثماني فوق قصره وارسل رسائل ود وطاعة الى والي البصرة إلا ان الادارة العثمانية كانت تنظر اليه بعين ملؤها الشكوك والريبة وخصوصاً بعد ماتردد من علاقاته القوية مع السلطات البريطانية في الخليج العربي وخصوصاً مع المقيم البريطاني في بوشهر. وقد إتبع الشيخ مبارك سياسة انتهازية واضحة فهو بالظاهر قائمقاماً عثمانياً لوالي البصرة ولكنه في الباطن يعمل للانفصال عن البصرة ومن ثم عن الدولة العثمانية.

وكانت جملة من العوامل قد شجعت سياسة مبارك الانتهازية منها عوامل داخلية منها وعوامل خارجية. فعلى الصعيد الداخلي اعرب الرأي العام العراقي عن سخطه للمذبحة التي دبرها الشيخ مبارك ضد اخويه من أجل الوصول الى الحكم وأخذت القبائل العربية تنظر اليه بعين الخيانة وانعدام الضمير. وقد قاد المعارضة ضده في العراق يوسف الابراهيم من اعيان الزبير الذي كان ايضاً يعارض سياسات الشيخ المؤيدة للوجود البريطاني في الخليج العربي.

من ناحية اخرى اخذ الشيخ مبارك يستغل الوضع الدولي المعقد في الخليج العربي من اجل الاستفادة قدر الامكان من المنافسات الدولية على حساب الدولة العثمانية وخصوصاً على حساب الوحدة العراقية.

كانت روسيا القيصرية تضغط للحصول على موطأ قدم لها في الخليج العربي وكانت قد حصلت على امتيازات واسعة في ايران. وقد قامت فرنسا بعقد اتفاقية سرية مع حاكم مسقط اعتبرتها بريطانيا منافسة لموقعها ذو الافضلية في الخليج العربي. وفي نفس الوقت ازدادت التحديات العثمانية للوجود الانكليزي في الخليج العربي فقد تزعم السلطان عبدالحميد الثاني دعوة من

أجل الوحدة الاسلامية. واستنكر المواقف البريطانية الداعية لتجزأة الامبراطورية العثمانية واقدام الانكليز على احتلال قبرص ومصر والسودان وعدن والتوسع في نفوذهم بالخليج العربي. وفي نفس الوقت حارب السلطان الامتيازات البريطانية في العراق وقام بتسليح منطقة شط العرب ووضع قوات مدفعية في الفاو للدفاع عن العراق و منح المانيا القيصرية إمتياز مد سكة حديد من برلين الى بغداد ثم البصرة ثم كاظمة بالكويت. وقد إنقسم الرأي الرسمي البريطاني حيال وضع الكويت ففي الوقت الذي أكدت فيه وزارة الخارجية البريطانية ضرورة الابقاء على مركز الكويت باعتباره تابعاً للسيادة العثمانية وجزءً من ولاية البصرة العراقية، كانت الحكومة البريطانية في الهند وخصوصاً نائب الملك جورج كرزن يؤكدون على ضرورة انتهاز الفرصة بوجود شخص انتهازي على رأس اسرة الصباح وهو الشيخ مبارك ومحاولة شراؤه بقبول الحماية البريطانية الذي اخذ يلح عليها بشكل جنوني وعلى أمل حمايته من بريطانيا إذا ماحاولت العناصر المعارضة الداخلية أو الحكومة التركية الاطاحة به. وقد تم الاتفاق بين الادارتين البريطانية والهندية على ضرورة التوصل الى اتفاقية حماية مع الشيخ مبارك على ان تبقى سرية خشية إغضاب الاتراك.

وفي ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ وقع مبارك الاتفاقية السرية وفيها تعهد، هو وابناؤه، وخلفاؤه من بعهد بعدم السماح لممثل أية دولة أو حكومة أجنبية بالاقامة في الكويت أو سواها من الاراضي التابعة له دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية. والايبيع و يؤجر أو يرهن أو يعطي أو يتنازل، بغرض الاحتلال أو أي غرض، عن أي جزء من أراضيه لدولة أجنبية او لرعايا دولة أجنبية دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية. وكان هذا النص الاخير يمتد ليشمل الاراضي التي كانت تابعة له في ذلك الوقت ومملوكة لأية حكومة اخرى او لرعاياها. وكان حمود وجابر شقيقا الشيخ مبارك حاضرين عند توقيع الاتفاقية، لكنهما رفضا ان يصدقا عليها لعدم موافقتهما على نصوصها. لكن الشيخ مبارك أكد للرائد البريطاني ميد أن موافقة أخويه ليست

ضروريـة كي تسري هذه الاتفـاقيـة وعلى خلفائه من بعده. وقد دفع الممثل البـريـطاني للشيـخ مبـارك مبلغ ١٥ الف روبية عقب توقيعها مباشرة وقد تقاسمت هذا المبلغ بالمناصفة الحكومة البريطانية في الهند ووزارة الخارجية البـريـطانية. وفي خلال بضعة اسابيع اكتشفت ولاية البصرة مؤامرة مبارك الصباح الانفصاليةفقام حمدي باشا والي البصرةبتوجيه انذار لهكما هاجمتة الصحف العثمـانيـة واعتبـرت تصرفاته تجزأة لولاية البصرة بالتعاون مع الانكليز وهددته حكومة السلطان بايقاف رواتبه ووضع اليد على ممتلكاته في البصرة والفاو من بساتين النخيل. وأمام هذه المعارضة قام الشيخ مبارك بزيارة البصرة وقد رافقه الوالي محسن باشا الى الزبير حيث عقد اجتماعاً بحضور سعدون باشا زعيم عشائر المنتفق ونقيب البصرة وهناك أكد مبارك استمرار ولائه للسلطان العثماني وتبعيته لوالي البصرة واستعداده لقطع علاقاته مع الحكومة البريطانية وعدم تعامله مع القوى الاوربية الاجنبية. وقد وافقت الحكومة البريطانية على تجميد الوضع في الكويت بعد احتجاج تركي شديد اللهجة جاء فيه ان اتفاقية عام ١٨٩٩ هي اتفاقية غير مشروعة لانها عقدت مع مسؤول تابع لتركيا. وكان رد الفعل البريطاني على مذكرة الحكومة التركية ان بريـطانيا لاترغب في تغيير الوضع القائم وتم احترام السيادة العثمانية على الكويت وعائدية الكويت لولاية البصرة.[1]

وفي منتصف تشرين الثاني ١٩٠١ قام نقيب البصرة بزيارة الكويت بناءً على تعليمـات مبـاشرة من السلطان لمقـابلة مبـارك وتحـذيره من نتيجة التهور والطيش في اعماله هذه وان يرجع عن غيه ويلتمس لنفسه الامان بالعودة الى الدين والخضوع للسلطان واتهمه بمحاولة الانفصال بالتعاون مع الانكليز. وبعد فترة وجيزة وصلت السفينة الحربية التركية (زحاف) الى الكويت وقد نزل منها قائد تركي توجه مباشرة الى قصر الشيخ مبارك وهناك أبلغه إما قبول حماية تركية في اراضيه او السفر للتقاعد في استانبول.

أعقب ذلك تحرك قوات تركية من البصرة قامت باحتلال وربة وبوبيان وخور

عبدالله وقد سارعت الحكومة البريطانية بالاعلان عن اعترافها بان الكويت جزء من ولاية البصرة وبلغ خوف الشيخ مبارك من السياسة التركية هذا حداً انه عرض الرشوة على والي البصرة إلا ان الاخير رفضها مؤكداً ان الكويت جزءاً لايتجزأ من العراق.

وفي عام ١٩٠٤ اصدرت محكمة البصرة حكماً قضائياً ضد مبارك باعتباره من الرعوية العثمانية حجزت فيه املاكه لعدم دفع حصة اولاد أخويه اللذان غدرا بهما مبارك.

وقد حاول الشيخ مبارك الخروج من المأزق بتأكيد تبعيته لولاية البصرة وفي عام ١٩٠٥ اعرب عن استعداده المشاركة في عملية نقل البريد من الحسا الى البصرة وبالعكس وفي عام ١٩٠٦ تبرع بمبلغ ٥٠٠ ليرة عثمانية لمشروع سكة الحجاز وبعدها منحه السلطان العثماني وساماً ذهبياً يمنحه لكبار المتبرعين.

وقد اساءت هذه السياسة الانتهازية كثيراً لموقف الشيخ مبارك فقد انتقدها الاتراك والعرب كما انتقدتها الحركات القومية والاسلامية واضعفت مركزه في ارض الجزيرة العربية وداخل العراق فقوت من منافسة ابن الرشيد أمير حائل كما ان مغامرات مبارك العسكرية ضد حكام الحسا ونجد قد اضعفته كذلك واتهم بفتح باب المنطقة للنفوذ الاجنبي الذي كان متحمساً له بشكل كبير.

فشل محاولة مبارك الانفصالية

لقد إستغلت السلطات الاستعمارية البريطانية في الخليج العربي شخصية الشيخ مبارك الانتهازية وطموحه في توسيع نفوذه الشخصي وحبه للمال واستعداده لاتخاذ مواقف مزدوجة وغير متوازنة. وقد أفصح مراسل صحيفة «مورننك بوست» الانكليزية الذي زار البصرة عام ١٩٠٢ عن الموقف البريطاني بقوله «نحن لانهتم بقيام شيخ عربي باغتيال آخر في نفس العائلة لأجل تسلم السلطة، ولكننا نهتم بشؤون المنطقة عندما تقوم قوة كبيرة مثل نجد بتهديد التوازن الدولي والوضع القائم.[١٢]

وكانت اهداف الوجود الاستعماري البريطاني في المنطقة تعمل الى فصل الكويت عن البصرة والتحكم في خور عبدالله ومنح المزيد من الامتيازات للاساطيل التجارية البريطانية في شط العرب

وقد كتب المقيم البريطاني في الخليج العربي الرائد ميد قائلاً:

« تملك الكويت ميناءً ممتازاً واذا ما اصبحت تحت حمايتنا فستكون بلاشك من اهم المراكز في الخليج العربي، فبالاضافة الى احتمال جعلها في المستقل نهاية لخط سكة حديد من الاسكندرونة او بورت سعيد فستكون في وضع يساعدنا لاجل حماية هذا الخط.

ان تجارة الكويت ناجحة مع البصرة ونجد وسوريا. وبذلك يمكن القول ان الحماية البريطانية على الكويت تعني تركيز مصالحنا السياسية في مياه الخليج وعلى سواحله [١٣].»

وقد ارسل ابن الرشيد أمير نجد رسالة خاصة الى رئيس وزراء الدولة العثمانية حذره فيها من المؤامرات البريطانية في الخليج العربي وخصوصاً المؤامرة من أجل فصل الكويت عن العراق.

«لاشك إنكم فهمتم تحالف الانكليز مع الشيخ مبارك الصباح وما يعقبه عادة من مؤمرات. ان الكويت هي مفتاح العراق وخسارتكم لها ستكون ضربة قوية على العالم الاسلامي. إن نوايا بريطانيا الحقيقية في الخليج العربي هي السيطرة على الأحساء والقطيف ثم جزيرة العرب نفسها بمساعدة مبارك[١٤] »

تراجعت الحكومة البريطانية عن مشاريعها الانفصالية والقائمة على تجزأة ولاية البصرة بانسلاخ الكويت منها. وقد أعلنت بصورة رسمية خلال عام ١٩٠٢، وأكثر من مرة، ان الشيخ مبارك لايتمتع بحمايتها رسمياً. ولاشك ان الانكليز كانوا يعنون بالكويت مدينة الكويت فقط وليست الدائرة الواسعة المحيطة بها ولاجزر وربة وبوبيان[١٥] التابعة للبصرة ورغم الضغوط الكبيرة التي مارستها الحكومة البريطانية إبان زيارة اللورد جورج كرزن نائب الملك في الهند للخليج العربي ومنها الكويت في تشرين الثاني ١٩٠٣ إلا ان الكويت بقيت ضمن ولاية البصرة واستمر مبارك يعتبر نفسه قائمقاماً تابعاً لولاية

البصرة. وعندما زار نائب الملك الكويت شاهد الاعلام العثمانية ترفرف على قصر الشيخ. وأمام معارضة عربية وعثمانية قوية فشلت محاولة بريطانية لتعيين مقيم سياسي خاص في الكويت عام ١٩٠٥.

وقد حاول الانكليز استغلال الورقة العشائرية لتنفيذ مخططاتهم للتجزأة وأخذوا يرسلون منذ عام ١٩٠٤ البعثات لأجل دراسة المناطق العشائرية في ولاية البصرة وتقديم التقارير عن أحوالها الاجتماعية والسياسية وعلاقتها بالسلطان وقد قام الرائد نوكس في سنة ١٩٠٤ بجولة الى الجهرة والقسم الشمالي الشرقي من خليج الكويت وصفوان وأم قصر.

وقد هدد ولاة البصرة الشيخ مبارك الصباح بان محاولاته الانفصالية ستلقى عقوبات صارمة من السلطان وسيفقد مركزه كقائمقام تابع لولاية البصرة حيث سيعين شخص آخر للحلول محله كما انه سيفقد بساتينه في الفاو والبصرة والرواتب والمنح التي يتلقاها باعتباره موظفاً تابعاً للولاية.

وقد سارع مبارك بالتراجع واصدر اوامره بطرد الرئيس نوكس من الاراضي الكويتية تنفيذاً لأمر والي البصرة. وفي آب ١٩٠٥ ساهم مبارك بمبلغ ٤٥٠ ليرة عثمانية لبناء ثكنات تركية جديدة في مدينة البصرة. وحين قبول هذا المبلغ من قبل والي البصرة اعلن مبارك مجدداً تمسكه بالولاء للسلطان. وقد اشتكى اهالي الكويت عام ١٩٠٧ من تعسف وظلم الشيخ مبارك وتبذيره للاموال واعربوا في مذكرة رفعوها الى والي البصرة تذمرهم من سياسة مبارك الظالم في الكويت وقد ساهم زعماء قبائل العجمان في كتابة هذه المذكرة.

وقد شهدت تلك الفترة منافسات قوية بين مبارك وعبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل السعود رغم التحالفات الظاهرية بينهما وكان عبدالعزيز يؤيد مواقف والي البصرة من محاولات مبارك لفصل الكويت عنها ومن ناحية أخرى كان يستغل مبارك لاضعاف ابن الرشيد أمير حائل.

وخلال الفترة ١٩٠٥ ـ ١٩١٣ جمدت بريطانيا محاولاتها السابقة لاعلان الحماية على الكويت وتمسكت بالحفاظ على الوضع الراهن الخاص بعائدية الكويت الى العراق باعتبارها جزء من ولاية البصرة وظل مبارك ملتزماً بالتصرف

على أساس انه تابع لوالي البصرة وظلت الاجراءات الادارية والقوانين التجارية العثمانية سارية في الكويت اسوة بالبصرة مركز الولاية. وظل العلم العثماني يرفرف على قصر الشيخ وكان ميناء الكويت تحت حماية قطع الاسطول العثماني في شمال الخليج العربي. وفي المناسبات الرسمية كان مبارك يفتخر بان يحمل نياشين السلطان العثماني.

مشروع الاتفاقية البريطانية ـ العثمانية لعام ١٩١٣ تؤكد وحدة الكويت بارض العراق

في ضوء تصاعد المنافسات البريطانية والالمانية حول مشروع سكة الحديد المزمع مدها من برلين الى بغداد ثم البصرة وكاظمة بالكويت مارست الحكومة البريطانية ضغوطاً دبلوماسية على السلطان لتحديد الحدود بالنسبة للمتلكات العثمانية الواقعة على الساحل الشمالي الغربي والساحل الغربي للخليج العربي. وقد عارض هذا الاتجاه ولاة البصرة وبغداد أمام إحتمالات تنازلات عثمانية للانكليز بضغط من الالمان الذين كانوا قد أبدوا استعدادهم للمشاركة البريطانية في مشروع سكة الحديد المقترح. استغرقت المفاوضات أكثر من عامين وقاد المفاوضات من الجانب العثماني ابراهيم حقي باشا الذي كان يُعرف بميوله الانكليزية. وقد تساهل العثمانيون في موضوع قطر كما تنازلوا عن سيادتهم في البحرين في مشروع الاتفاقية الذي تم التوصل اليها عام ١٩١٣ اما بالنسبة للكويت فقد تمسكوا بحق السيادة عليها. وقد وافقت الدولة العثمانية على منح مبارك استقلالاً ذاتياً داخل مدينة الكويت (التي كانت مساحتها بضعة اميال) على ان يبقى تحت السيادة العثمانية وموظفاً تابعاً لولاية البصرة. وقد أكدت الاتفاقية ان علم الكويت هو العلم العثماني وان الدائرة الواسعة المحيطة بمدينة الكويت تكون تابعة وبصورة مباشرة الى ولاية البصرة وترفع الاعلام العثمانية على كافة ارجاء الكويت، المدينة والضواحي والمناطق المحايدة وذلك باعتبارها جزء من ولاية البصرة، وقد تم

التوصل الى خارطة لتطبيق الاسس التي ذكرتها مسودة اتفاقية ١٩١٣. (١٦)
إلا ان هذه الاتفاقية لم يصادق عليها وذلك لاندلاع الحرب العالمية الاولى.

السلطات البـريطانيـة العسكـرية تحتل الكويت وتعلن الحماية البريطانية عليها.

بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى بين المانيا القيصرية والدولة العثمانية من جهة وبريطانيا وحلفائها من جهة ثانية اعلنت بريطانيا ومن جانب واحد وبدون اية شرعية دولية وضع الكويت تحت الحماية البريطانية مباشرة وذلك في ٣ ايلول ١٩١٤ وبذلك تكون قد سلخت الكويت بالقوة العسكرية عن أمها العراق. وفي ضوء المزايا الانتهازية للشيخ مبارك وعمالته السابقة للانكليز فانه بدأ بتنفيذ الاوامر البريطانية العسكرية.
وقد شملت هذه الاوامر ان يقوم مبارك بالتعاون والتنسيق مع القوات الانكليزية الغازية للعراق وان يبدأ باحتلال جزر وربة وبوبيان وصفوان وأم قصر والتعاون مع القوات البريطانية وحلفائها على الجانب الشرقي لشط العرب في عملية احتلال البصرة. وعهدت السلطات البريطانية للشيخ مبارك موضوع الاتصالات مع بعض العناصر العشائرية لخدمة الاحتلال البريطاني. وقد وعدته الحكومة البريطانية بانه في حالة تطبيق الاوامر البريطانية فان ثمن ذلك سيكون المحافظة على بساتينه في القرنة والفاو وفي حالة اقدامه على احتلال بوبيان وأم قصر وصفوان فان بريطانيا ستضمن له الحماية نتيجة لذلك (١٧).

ومنذ بدأ الحرب استخدمت بريطانيا الكويت قاعدة لنشاط اقتصادي محموم استهدف وضع حصار على البصرة وساهم مبارك الصباح في احكام هذه المقاطعة مما ادى الى حدوث مجاعات في البصرة والمنتفق وقد أدت حملة التجويع هذه الى موت الآلاف من العراقيين جوعاً.

وقد ناشد علماء الدين والجمعيات الدينية والخيرية وزعماء العشائر مبارك الصباح لرفع هذا الحصار الاقتصادي إلا انه رفض رفضاً قاطعاً. وعند وفاته عام ١٩١٥ كان قد سُجل في التاريخ العربي كعميل بريطاني ذهب في خدمة الاجنبي الى حد تجويع العرب في الوقت الذي كان يحرس القوافل المحملة للغذاء الى القوات البريطانية وجعل من ميناء الكويت اهم ميناء للعدوان البريطاني على العراق. وقد أدت سياسة شيوخ آل صباح هذه الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية مما ادى الى مجاعات في نجد والحسا ايضاً. وبعد وفاة مبارك سار الشيخ جابر على نفس السياسة الموالية لبريطانيا وطلب انزال قوات بريطانية في الكويت عام ١٩١٨ لحمايته من المعارضة القوية العربية التي وقفت وبشدة ضد الاجراء البريطاني الانفرادي وغير القانوني بسلخ الكويت عن البصرة واعلان الحماية البريطانية الاستعمارية عليها. وقد تكدست الاموال والتجارة لدى آل صباح نتيجة هذه السياسة الانتهازية والظالمة ولم يستفد من الوضع الاقتصادي الجديد إلا افراد هذه العائلة العميلة بينما بقيت القبائل العربية تتضور جوعاً.

وقد ساهم الشيخ سالم المبارك الصباح الذي تولى المشيخة عام ١٩١٧ بدعم مستلزمات الاحتلال البريطاني في العراق واخذ يتسابق بمنح الشركات البريطانية امتيازات نفطية واسعة. وعندما قامت الثورة العراقية عام ١٩٢٠ تضمنت مناشير الثورة المطالبة بعودة الكويت الى الوطن الأم وأكدت تصريحات الثوار ان انسلاخ الكويت عن البصرة كان بارادة الاحتلال البريطاني وتواطؤ الشيخ العميل مبارك الصباح وان هذا التصرف غير قانوني وانفرادي وضد مصلحة العراق الوطنية.

الهوامش

(١) يرجى الاطلاع على صورة الخرائط الثلاث في ملحق هذه الدراسة.

(٢) ان الخرائط اعلاه مأخوذة من مكتبة المرحوم علي البزركان وهو احد الشخصيات العراقية الوطنية في الفترة التي تلت تاسيس الدولة العراقية ونشكر نجله الاستاذ حسان علي السماح باستخدامها.

ج.ج لوريمر

(٣) دليل الخليج ـ القسم الجغرافي الجزء الرابع ص ١٣٠٦ و ١٦١٣.

(٤) يرجى مراجعة فصل «الادارة والحكم في العهد العثماني» من كتاب ساطع الحصري «البلاد العربية والدولة العثمانية» القاهرة ١٩٥٧. ص ٢٣ ـ ٢٨.

(٥) ج.ج لوريمر «دليل الخليج» القسم التاريخي الجزء الثالث ص ١٥٠٤

(٦) نفس المصدر ص ١٥١٢

(٧) حسين خلف الشيخ خزعل «تاريخ الكويت السياسي» الجزء الاول. بيروت ١٩٦٢. ص ١١٩ ـ ١٢٠

(٨) ج ج لوريمر «دليل الخليج» القسم التاريخي. الجزء الثالث ص ١٥١٨ ـ ١٥١٩.

(٩) حسين خلف الشيخ خزعل «تاريخ الكويت السياسي» الجزء الاول ص ١٣٨.

(١٠) دليل الخليج. نفس المصدر ص ١٥٢٧

(١١) ج.ج لوريمر دليل الخليج مصدر سابق ص ١٥٣٤.

(١٢) الدكتور محمود علي الداود «الخليج العربي والعلاقات الدولية» القاهرة ١٩٦٠ ص (١٤٢)

(١٣) نفس المصدر برقية من نائب الملك في الهند ١٩ ايلول ١٨٩٠ ص (١١٧)

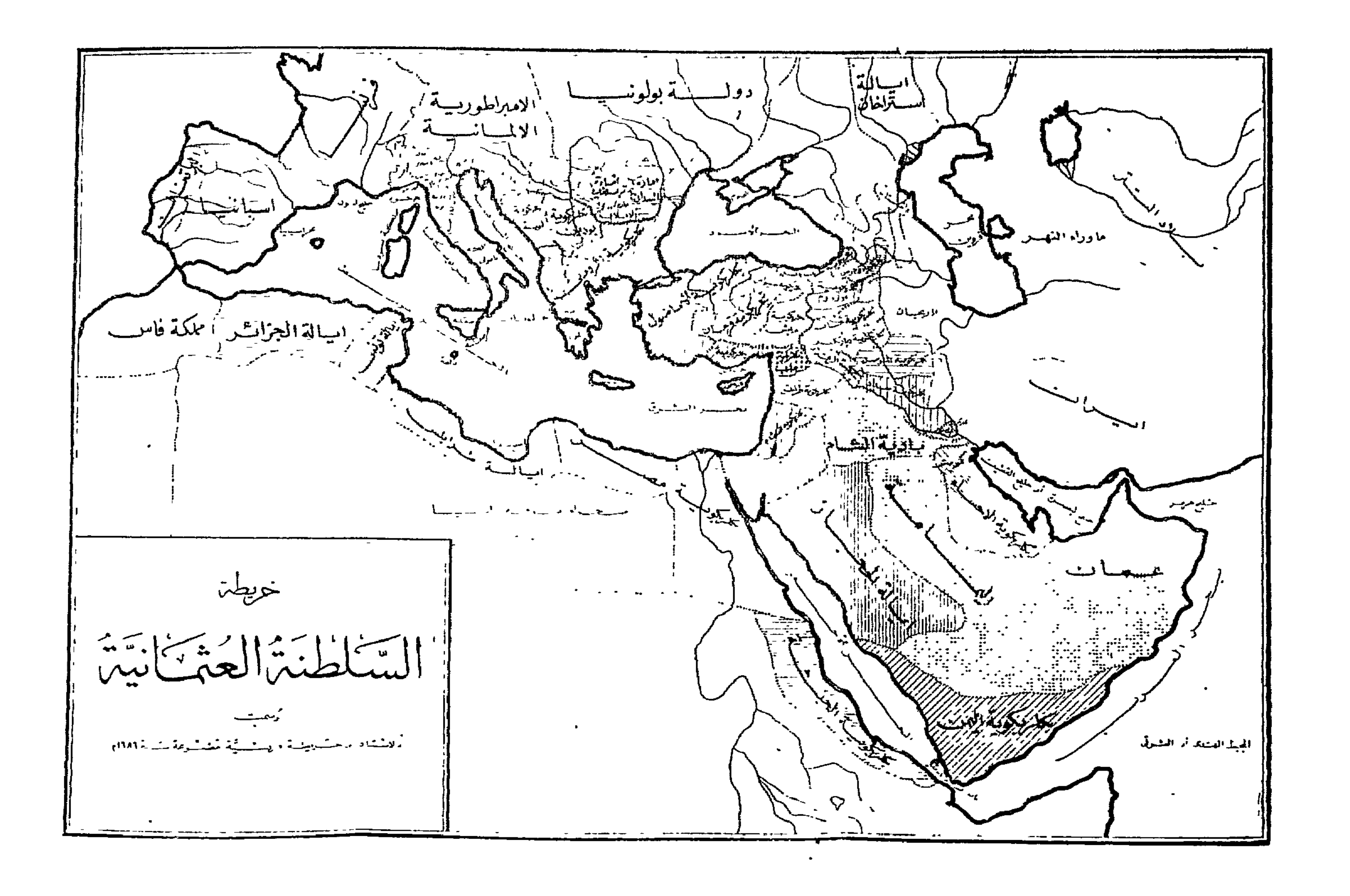
(١٤) نفس المصدر ص (١٤٦)

(١٥) نفس المصدر ص ١٤٢

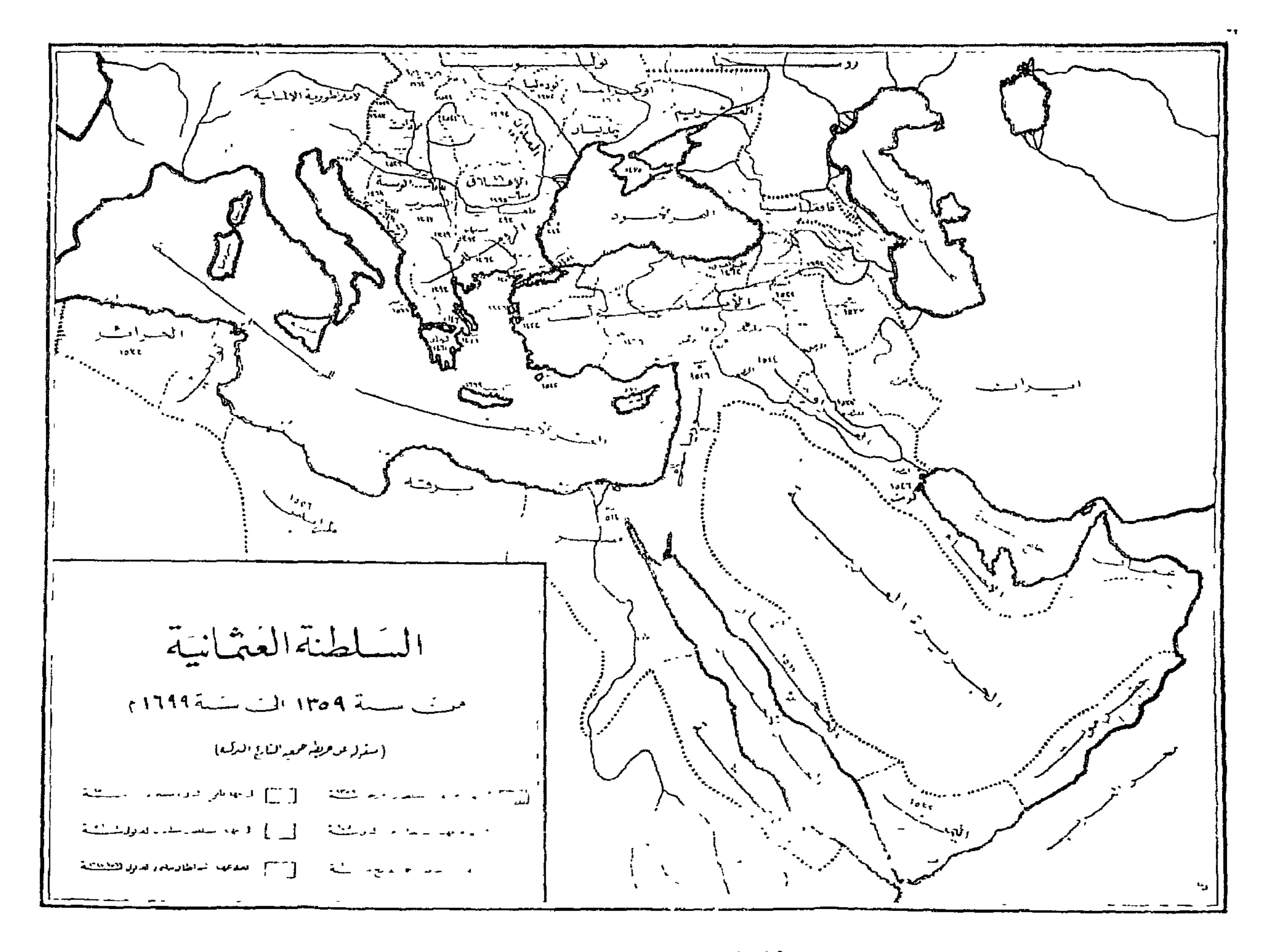
(١٦) صلاح العقاد «التيارات السياسية في الخليج العربي» القاهرة ١٩٧٤ ص ١٩٤.

17.HURWiTZ s.c «Diplomacy In THE NEAR and middle east. NEW YORK 1956 VOL. TT p.4

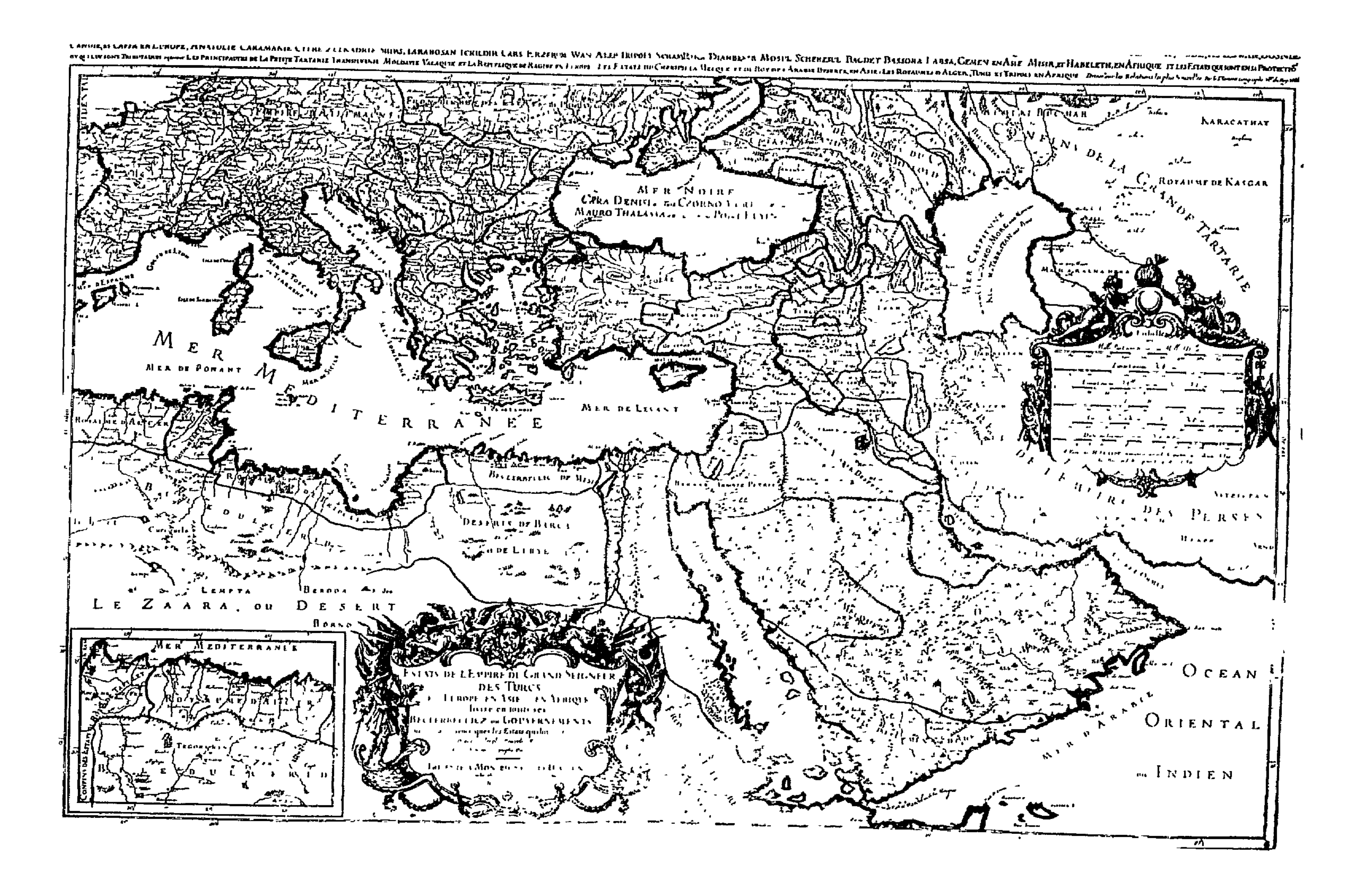
(١٨) نفس المصدر. ص ٢٣٦

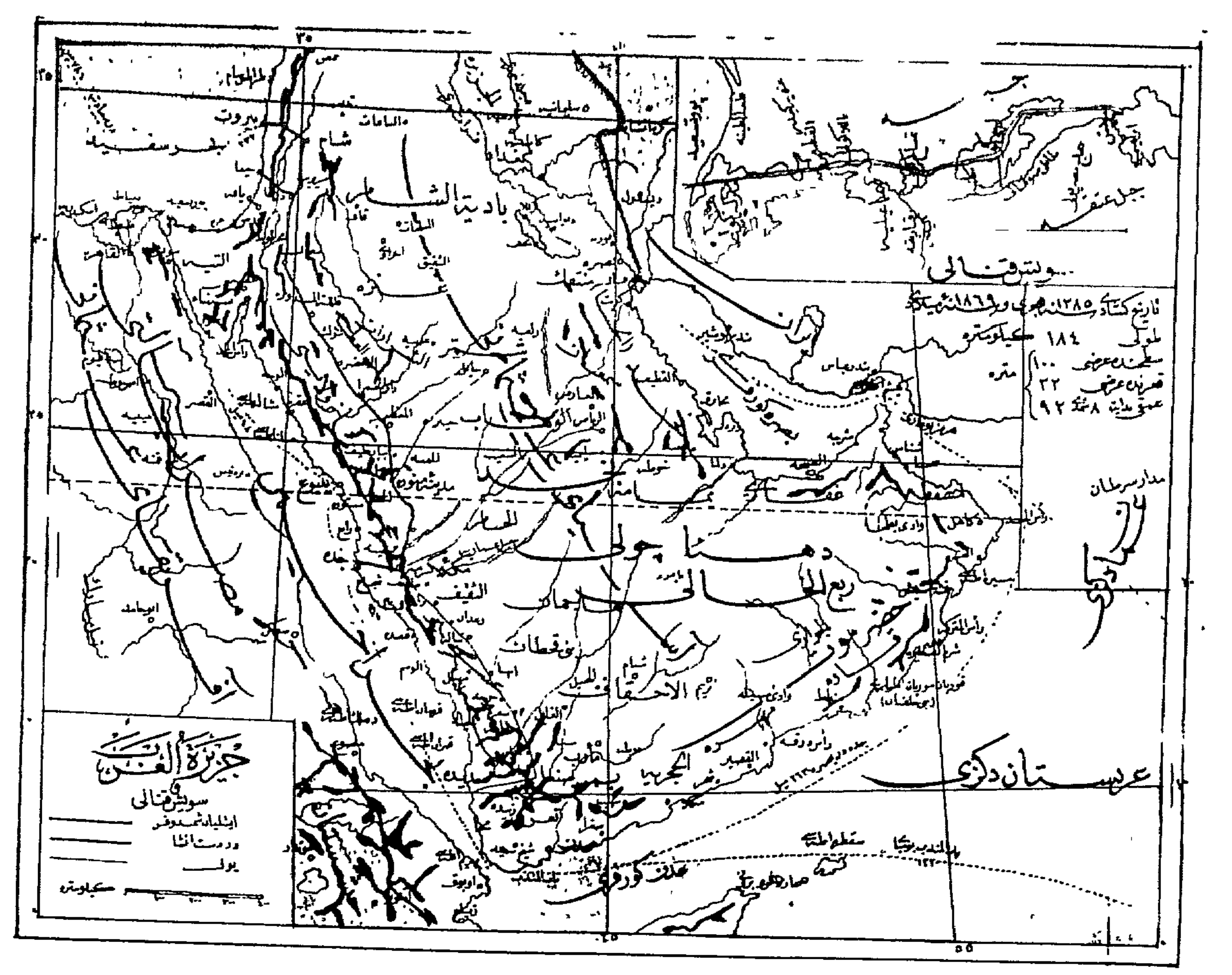


خريطة
السلطنة العثمانية
ملكة فاس
ايالة الجزائر
اسبانيا
الامبراطورية
الالمانية
دولة بولونيا
ايالة
استراخان
ماوراء النهر
ايران
بادية الشام
عمان

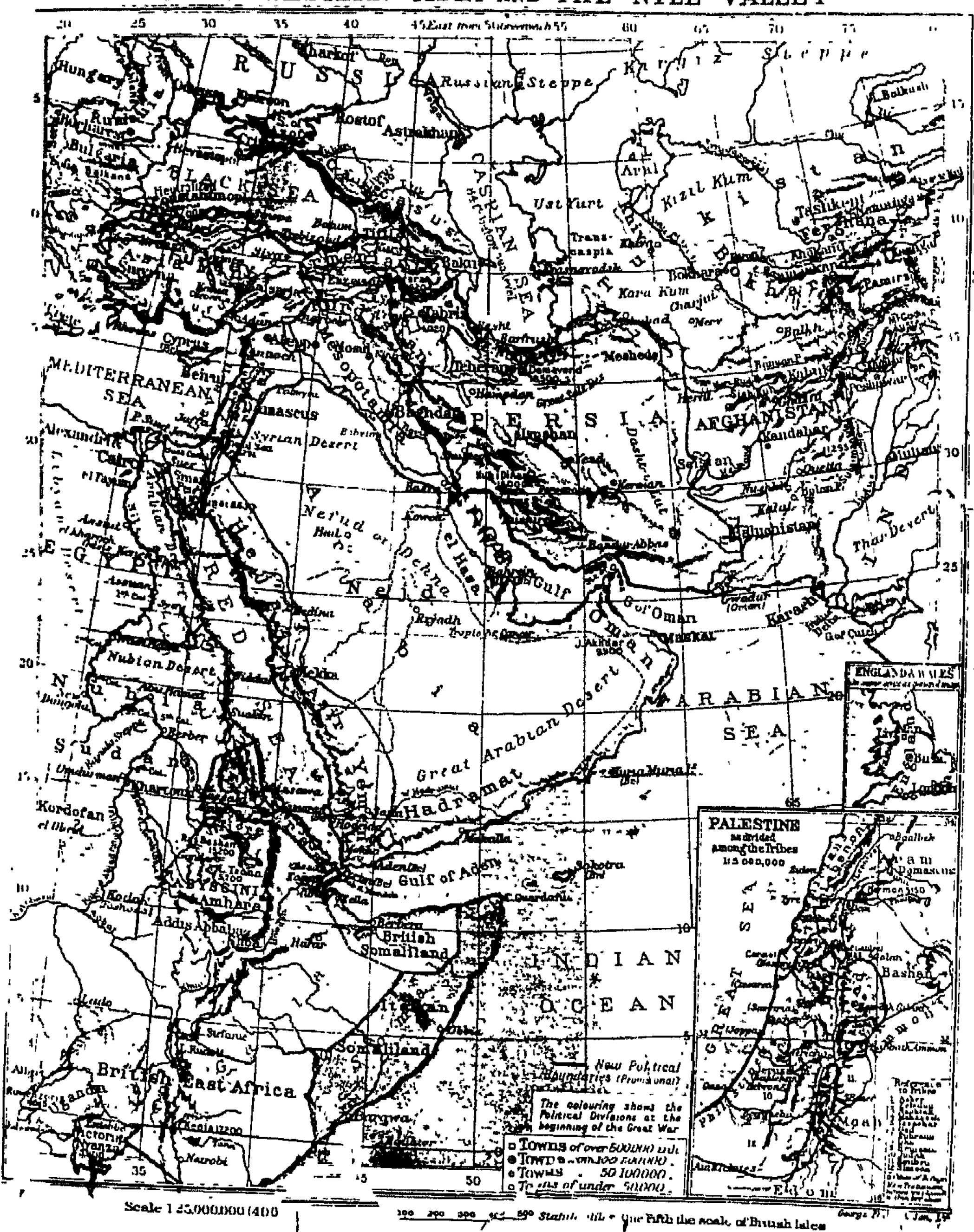


٢ ـ خارطة السلطنة العثمانية الى سنة ١٦٩٩ .


Mer Noire
Mer Caspienne
Mer Mediterranée
Mer de Ponant
Mer de Levant
Karacathay
Royaume de Kasgar
Grande Tartarie
Empire des Perses
Desert de Barca
de Libye
Lempta
Le Zaara, ou Desert
Mer d'Arabie
Ocean Oriental ou Indien
Mer Mediterranée
Estats de l'Empire du Grand Seigneur des Turcs

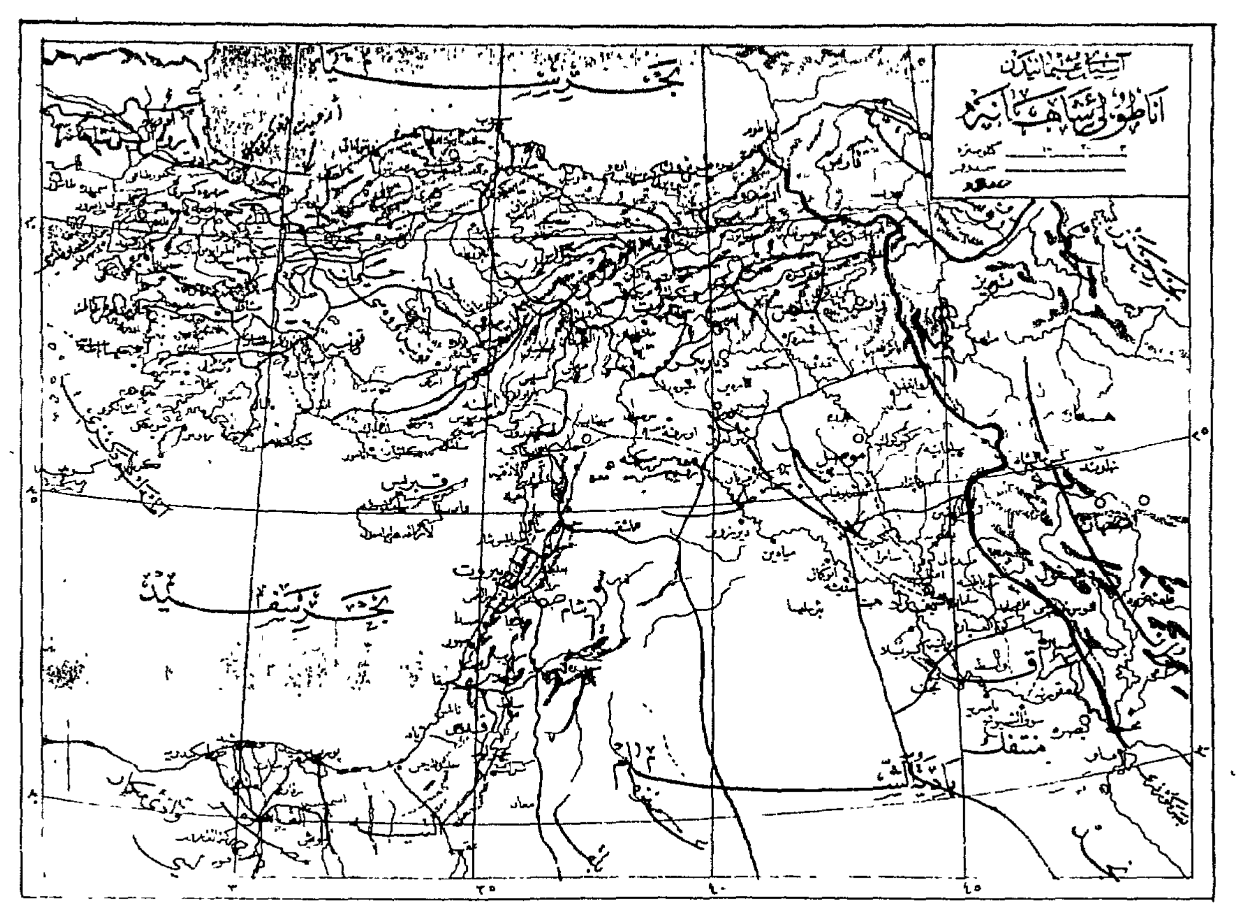


٤ ـ خارطة تركية للعراق والجزيرة العربية عام ١٨٦٩



٥ ـ خارطة الدولة العثمانية عام ١٩١٤ من الاطلس الانكليزي.

(من مكتبة الاستاذ حسان علي البزركان).



٦ ـ خارطة الدولة العثمانية عام ١٩١٤ من الاطلس العثماني.

(من مكتبة الاستاذ حسان على البزركان)

الفصل الثالث

دور بريطانيا في فصل الكويت عن العراق وتعميق التجزئة

الفصل الثالث

دور بريطانيا في فصل الكويت عن العراق وتعميق التجزئة

الاستاذ الدكتور مصطفى عبدالقادر النجار
الامين العام لاتحاد المؤرخين العرب

بعد ان استعرضنا حقيقة الكويت في العهد العثماني وكونها قضاء تابع لولاية البصرة، اصبح الامر يختلف خلال هيمنة بريطانيا على الاراضي التي كانت تابعة للدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي خلال الحرب العالمية الاولى، ويهمنا هنا العراق وجزئه الجنوبي الكويت حيث فرضت الحماية على الكويت والانتداب على العراق. وكما هو معروف لدى السياسة البريطانية الاستعمارية فانها غرست روح الانفصال مابين الفرع والاصل وصارت تعمق تلك التجزئة واخذت تخطط لابعاد الكويت عن العراق بوسائل مختلفة، واخذت تصر على تخطيط الحدود بين الجزء والكل، وشهدت الفترة اللاحقة مراسلات واتصالات ومباحثات ومقترحات لاحدود لها لتحديد الحدود.

ويحتفظ لنا ارشيف وزارة الخارجية البريطانية في لندن بآلاف الوثائق التي تفصح عن تلك المؤامرة، في وقت لم تعرف المنطقة فيه على الاطلاق مايسمى بالحدود السياسية الدولية، فلقد عاشت البصرة بوحدة اراضيها منذ تأسيسها وحتى ذلك التاريخ نموذجا تاريخيا تضمنته كتابات جميع الجغرافيين العرب والمؤرخين العرب والاجانب. وكان اصرار بريطانيا المستمر على فصل الكويت عن العراق ان جعلت حاكمها سالم الصباح سنة ١٩٢١ يطلب لاول مرة في تاريخ المنطقة تحديدا لحدود الكويت(١).

ويرى جان جاك بيوني في كتابه الخليج العربي بانه لولا تلك المحاولات التي خططت لها بريطانيا في تخطيط الحدود، لكانت من الطبيعي جدا ان تكون الكويت جزء من خارطة العراق السياسية الحديثة(٢).

وقد دعمت بريطانيا خطتها بدفع حكام الكويت الى المطالبة بالحدود وانفصالهم عن الوطن الام العراق، حيث عملت على عقد مؤتمر في ميناء العقير في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ اقرت فيه ولاول مرة في التاريخ اسس حدود على ارض عربية عراقية لم تعرفها من قبل[٣]. وقد رأس المؤتمر السير برسي كوكس وفرض الميجر مور الوكيل السياسي البريطاني في الكويت نفسه ممثلا عن الكويت في المباحثات العراقية النجدية وهو امر لأيمكن الاخذ به في العرف الدولي، فكيف بمكن لحاكم اجنبي ان يمثل ارادة شعب المنطقة ويتحدث عنها ويفرض مخططات دولية على ارضها. وعليه فان المؤتمر كان بعيدا عن ارادة الجماهير العربية وان مقرراته تمثل ارادة المصالح البريطانية في المنطقة لاشعبها. وقد جرت في مؤتمر العقير هذا مساومات كثيرة وتفصح الآراء التي طرحت فيه الازمة التي تعيشها اطراف المفاوضات.

وكانت الحكومة العراقية وهي تحت الانتداب قد طلبت من بريطانيا تحديد موقفها من الكويت جزئها الجنوبي على البحر، فاجابت الحكومة البريطانية بان علاقتها مع الكويت مبنية على معاهدة ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩.

ولم تكتف بريطانيا صاحبة الحماية على الكويت من فرضها معاهدة العقير فرضا على العراق وانما اخذت تتوسع في تفسير بنودها، وبعد ان اقرت نصف دائرة ضيقة لنفوذ حاكم الكويت، صارت في الفترة التالية توسع تلك الدائرة لتتداخل مع حرية حركة العراق للعالم الخارجي في البر والبحر، وتعمل على خنق منافذه وخلق المشاكل المستعصية في وجهه والتشكيك بحقوقه التاريخية المشروعة على ارضه ومياهه.

وكانت بريطانيا تخطط كل هذا دون الالتفات الى الجانب العراقي، وتدلل على ذلك الوثائق البريطانية المنشورة التي تفصح عن دور بريطانيا في تعميق فصل الكويت عن العراق.

والثابت ان بريطانيا كانت تهدد الحكومة العراقية في وجوب عدم اعتراضها على اجراءاتها في اقتطاع ذلك الجزء الهام من العراق في الجنوب مغرية اياها بانها ستقف الى جانبها في موضوع مشكلة الموصل ومشكلة الحدود مع ايران. ومن متابعتنا للوثائق البريطانية، نجد ان بريطانيا كانت تقرر كل ذلك دون الالتفات الى الجانب العراقي[٤].

ويتضح للدارس كيف ان بريطانيا وهي التي تحتل الاراضي العراقية بعد الحرب العالمية الاولى من الشمال الى الجنوب قسمت الوطن الواحد الى جزئين واخذت تعمل على ابعادهما عن بعضهما وان تثير مشاكل لاحدود لها في الفترة التالية لتعميق الانفصال.

واهم تلك المشاكل التي اثارتها بريطانيا بوجه العراقي هي:

١. الاصرار على تحديد وتخطيط الحدود.
٢. تصعيد مشكلة املاك عائلة صباح في البصرة.
٣. تشجيع التهريب من الكويت الى العراق.
٤. افشال مشروع نقل مياه شط العرب الى الكويت.
٥. عدم السماح بمد سكة حديد بين البصرة والكويت.
٦. عرقلة انشاء ميناء عراقي في الكويت.

اولا: الاصرار على تحديد وتخطيط الحدود

مر بنا كيف ان بريطانيا اخذت تسعى باصرار على اقتطاع الفرع عن الاصل ووضع حدود له. وجعل لمنطقة نفوذ القائمقامية للكويت في العهد العثماني حدودا بوضعها الجديد لابل اخذت تتمادى في الزحف على الاراضي العراقية لتصل الى منافذ البصرة ومداخل العراق البحرية في محاولة لخنق اتصالاته الخارجية.

وعندما اعلن في عام ١٩٣٢ عن استقلال العراق، كان لابد والحالة هذه من حسم مشكلة الحدود العراقية بصورة عامة، وقد فرضت بريطانيا مسألة الحدود مع الكويت للبت فيها بغية دخول العراق الى عصبة الامم.

وقد قررت لندن في قرار سرى في ١٨ نيسان ١٩٣٢ ان تكون هي الطرف الذي يتفاوض مع العراق لتحديد الحدود، وان يتم ذلك من خلال مذكرة يقدمها رئيس الوزراء العراقي تتضمن تأييد الحدود من جانب العراق، يعقبها موافقة بريطانيا على ذلك، وعندما تتم الموافقة التي ارتأى ان تبقى طي الكتمان، يعلن عن انهاء المشكلة.

وعليـه، كتب المنـدوب السامي البريطاني في بغداد فرنسيس همفريز الى جعفر العسكري رئيس وزراء العراق في ١٦ تموز ١٩٣٢ «اقترح على فخامتكم تثبيت الحـدود بين العـراق والكويت، وحيث تدعو الضرورة الى ابراز هذه المخـابـرة امـام احدى لجان العصبة فاطلب ان تعبروا هذه المسألة اهمية مستعجلة وتوافوني بالاجابة عنها باسرع مايمكن، وربما وجب ان اذكر ان خط الحدود الذي ورد ذكره من قبل السير برسي كوكس في نيسان ١٩٢٣ هو ألذي يعتبر الحد الحقيقي بين العراق والكويت» [٦].

ومما يلفت النظر في رسالة المندوب السامي انه حدذ للحكومة العراقية خط الحدود مسبقا واكد لها انه الحد الحقيقي، لذا فان امر مناقشته اصبح بعيد الاحتمال.

ومـع ذلك، فاتح مجلس الوزراء العراقي الجهات المعنية في وجوب ابداء الملاحظات، وكان الرد سلبيا حيث اعترضت بشدة على كتاب المندوب السامي وارسلت احتجاجا على مقترحاته [٧]،ولكن حكومة نوري السعيد كانت ترى ان الاسراع لدخول العراق الى عصبة الامم مكسبا كبيرا دون حاجة للدخول في صراع مع بريطانيا.

ومن دراستنا لاضابير متصرفية البصرة (محافظة) في فترة مابين الحربين الاولى والثانية، نجد ان تلك المقترحات الطارئة حول الحدود لم تحد من تنقلات العراقيين بين الجزء والكل ولم تؤثر على الصلات بين السكان وكثيرا ماكانوا يتنقلون دون اذن سفـر على الرغم من التشـديـد الذي فرضتـه السلطات البريطانية على العراقيين [٨].

وقد بذلت بريطانيا جهدا استثنائيا في رسم الحدود وتثبيتها، حيث اخذت الدلائـل تشـير الى ان تلك المنـطقة من المناطق الغنية بالنفط، ولكن الجهات البريطانية المختصة وجدت صعوبة كبيرة في رسم خارطة الحدود لعدم وجود اي سند تاريخي لتخطيطها.

وعليـه، لم تحـدثنا الوثائق البريطانية السرية منها والمنشورة ان جرى تثبيتا للحدود على الارض وظلت المشكلة قائمة والحدود غير مثبتة، اضافة الى عدم وجود اية اتفاقية معينة لتنظيمها حتى ثورة الكويت في ٢ آب ١٩٩٠.

ومن هنا يظهر للدارس ان بريطانيا على الرغم من هيمنتها على الموقف، لم تستطيع على الاطلاق فرض الحدود في هذه المنطقة وظلت من الناحية الواقعية تشكل وحدة وطنية متماسكة، وظلت الكويت بالنسبة للعراق كالابن اجبر على ابعاده عن اهله حتى هيأ الله قائد الامة الشجاع الرئيس صدام حسين ليحسم الامر ويعود الفرع الى الاصل.

الهوامش

(١) مصطفى عبدالقادر النجار ـ التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ـ ص ١٣٦.

(٢) جان جاك بيرتي ـ الخليج العربي ـ ص ١٣١.

(٣) يبعد مسافة ٦٤ ميلا جنوب غربي القطيف و٢١ ميلا جنوب غربي البحرين.

(٤) راجع مصطفى عبدالقادر النجار ـ المصدر السابق ص ١٤٣

(٥) راجع وثيقة وزارة الخارجية البريطانية

F. O 371 / 6010 Memorandum on Iraq - Kuwait Frontier,

Eastern Department - Fareign Office (18 April, 1932).

(٦) وثائق المركز الوطني / بغداد ـ رسالة سرية رقم(B.O 100) 6 صادرة من دار الاعتماد البريطاني في بغداد مؤرخة في ١٦ تموز ١٩٣٢ الى جعفر العسكري

(٧) وثائق المركز الوطني/ بغداد ـ ملفات البلاط الملكي س / ة / ٤/ ٧ الى سكرتارية مجلس الوزراء وصورة منه الى وزارة الداخلية والديوان الملكي.

(٨) هادي الجاوشلي ـ شؤون مناطق الحدود ـ ص ٢٥.



ثانيا: تصعيد مشكلة املاك عائلة صباح في البصرة:

انتقل امر ملكية كثير من بساتين نخيل البصرة هبة او شراء الى عائلة صباح في العهد العثماني. وسارت تشكل لهم موردا اقتصاديا هاما[1] واصبحت وارداتها في زيادة مطردة. وكان ذلك المورد يشكل العمود الفقرى لثروتهم بوصفهم ضمن رعايا العراق تحت حكم الدولة العثمانية.

ولقد تركت لنا دور السجلات البريطانية مادة خصبة تغطي طبيعة المشكلة من جوانبها المتعددة، يستطيع من خلالها الباحث ان يتتبع تطوراتها والظروف التي احاطتها.

ومن المعلوم ان بريطانيا استطاعت ان تنتزع من الدولة العثمانية في الاتفاق العثماني - البريطاني[2] سنة ١٩١٣ اعترافا بحقوق عائلة صباح في املاكهم بالبصرة وزادت عليه في البلاغ الذي اصدرته في تشرين الثاني سنة ١٩١٤ تعهدات اخرى من جانبها. ومما لاشك فيه ان ذلك كان له اثر كبير في ضمان لتلك الممتلكات التي كانت مهددة من السلطات العثمانية بأستمرار. وعليه فقد بات مؤكدا بعد احتلال البصرة من قبل السلطات البريطانية ان جميع الاقطاعيات سوف تسجل رسميا في الدوائر المختصة بأسم العائلة. بعد ان أبت سلطات البصرة العثمانية - ولاسيما في الفترة من ١٩٠٧ الى ١٩١١ - من تسجيلها[3]

والواقع ان وعود بريطانيا لمبارك بأعفائه من الضرائب قد كسب منها الكثير وزادت في دخله الى حد كبير عما كان عليه أيام الحكم العثماني. وتنفيذا لما جاء في البلاغ البريطاني اتصل السير برسي كوكس بمبارك يطلب منه المستندات التي تثبت ملكيته لبساتين البصرة، لغرض اعفائها من الضرائب[4] وقد كتب اليه مبارك يشكره على الوفاء بعهده ويخبره.

«اننا امرنا معتمدنا عبدالعزيز السالم يحظر بخدمتكم يبين الى حضرتكم الساميه تفاصيل مشترى الاملاك...[5]

واستنادا الى ما قدمه وكيل مبارك من المستندات اصدر السير برسي كوكس سنة ١٩١٤ أمرا بأعفاء تلك الاراضي من الضرائب، ولكن واجهت مبارك مشكلة عدم تسجيل بعض اراضيه على ضفة شط العرب في دائرة طابو البصرة.

وتكشف لنا الوثائق البريطانية ان اتفاقا سريا كان قد تم بين بريطانيا ومبارك في العهد العثماني على تسجيل تلك الاراضي في القنصلية البريطانية في البصرة بعد ان أبت السلطات العثمانية تسجيلها في دائرة الطابو[6]، وعليه فقد طلب مبارك من كوكس «منخصوص (من خصوص) الاملاك التي اشتريناها في البصرة بموجب مقاولات متصرفين بها وظروف (ظروف) الزمان أخرة (اخرت)

فراغها مطلوبنا افراغها رسما. فاذا يمكن ذلك في الوقت الحاضر ويلزم حضور البائعين نسترحم تأمرون في المأذونية لحضور محمد وأخيه علي اولاد حسين باشا المشرى[٧] لاجل التقرير في الدائرة الرسمية....[٨]

الامر الذي دعا سلطات الاحتلال البريطانية ان تعلن في الجريدة الرسمية[٩] بيانا عن اعتزامها اصدار سندات الطابو للاراضي التي ادعى مبارك ملكيتها. وفيما اذا كان هناك مالك اخر لها. ولقد جرى البعض منها الا انه تبين هناك صعوبات قانونية تحول دون تسجيل البعض الاخر[١٠] لذا فقد واجهت عائلة صباح بعدئذ صعوبات كبيرة لتسويتها.

وتشكل بساتين النخيل في الفاو الجزء الاكبر من ممتلكات عائلة صباح ونظرا لارتفاع قيمة وارداتها فأنها خصت بأهتمام زائد.

ويبدو ان فلاحي تلك الاراضي كانوا يعانون من استغلال عائلة صباح لهم، وآلمتهم المعاملة السيئة التي كانوا يتلقونها من ملاكيهم. لاسيما وقت جني الثمار وتوزيع الحصص. وظهرت بوادر عصيان الفلاحين خلال الحرب العالمية الاولى بعد وفاة مبارك وتسلم ابنه جابر الحكم. وقد اتهم الحاكم الجديد مدير ناحية الفاو ـ الذي عينته سلطات الاحتلال البرطانية ـ بالتوا ؤ مع الفلاحين وتحريضهم على الخروج عن طاعته. وكتب الى الوكيل السياسي في الكويت يطلب وضع حد للامر، ذلك ان «عقول الفلح (الفلاحين) قاصرة لايعرفون صالحهم فاذا حصل من يغويهم عن الطاعة والخدمة يخربون الملك بواسطة عدم طاعتهم فيما هو لازم عليهم حسب شروط الملاكين. فهذا المدير الموجود مضادد وكلائنا الذين نحن مرتبينهم في ملكنا الفاو....[١١]

ولقد اتخذت قوات الاحتلال البريطانية اجراءات رادعة طيلة فترة الحرب بحق الفلاحين الذين يحاولون الخروج عن طاعة ملاكيهم. ولكن بعد انتهاء الحرب، وكان سالم قد تسلم الحكم، انفجر الموقف من جديد وطالب الفلاحين بضرورة تحسين احوالهم، ورفع الحيف عنهم. والكف عن القسمة غير العادلة على المحصولات التي يجبرهم سالم عليها. ولما ارسل سالم ابن عمه سنة ١٩١٩ لتسلم التمور امتنع الفلاحون عن تسليمها. وعندئذ طلب مساعدة مدير ناحية الفاو وكتب له:ـ

ان بعض من فلح (فلاحي) الفاو ماحدروا (نفذوا) شيء (كذا) من التزام وحسب الظاهر انهم صرفوا التمر.. وكل هذه الايام يعالجهم أبن العم بلطف وما حصل منهم فائدة.. نؤمل اجراء العدالة...[١٢]

ولكن حركة الفلاحين هذه لم تجد هناك من يؤيدها، ولم يعرف انها امتدت الى فلاحي بساتين البصرة الاخرين.. ومن المؤكد ان اللاوعي والمرض والفقر الذي يعيشه معظمهم من اهم اسباب عدم زحفها، وقد كبتت جيوش الاحتلال انفاس الحركة في مهدها. وأجبرت الفلاحين على الرضوخ لملاكيهم[١٣]

امـا بالنسبـة لاعفـاء صادرات بساتين النخيل من الضرائب فلقد صدرت سلطات الاحتـلال في أيلول ١٩١٧ أمـرا يتضمن اعفـاء التمور المصدرة من الرسوم الكمركية.

ولكن يبدو ان الامر لم ينفذ بوقته. وأستمر استحصال الرسوم على التمور ولما فاتح الوكيل السياسي في الكويت السلطات البريطانية في البصرة [١٤] حول الموضوع ايدت اعتراض سالم ووعدت بأسترجاع الرسوم التي دفعت بعد أيلول ١٩١٧ [١٥]فكان لذلك القرار وقع حسن في نفس سالم جعله يقدم تشكراته الصميمه لجلالة الحاكم الملكي العام في العراق أيده الله بالعز والتوفيق[١٦]

وبعد ان استقر الاحتلال البريطاني في العراق عزمت الحكومة البريطانية سنة ١٩٢٠ على ان تضبط سجلات ضريبة النخيل في البصرة وتحصي الاملاك التي اعفيت بموجب معاهدات خاصة [١٧]. وطلب من سالم بيان الاملاك التي سجلت فعلا في دائرة طابو البصرة بأسم عائلة صباح بغية تنظيم امر اعفاءها [١٨]

ولكن عند تكوين الدولة العراقية الحديثة سنة ١٩٢١ أصبح الامر موضع مناقشة ان كانت الدولة الجديدة سترث بريطانيا في عهد الادارة العسكرية في العراق ام تلك الالتزامات تنتهي بعدها. وعندما جرى عقد المعاهدة الانكليزية العراقية سنة ١٩٢٢ كان مقررا ان يتضمن الملحق المالي المتفرع عنها التنويه بهذا الموضوع. الا انه اغفل.

. وفي تشرين الثـاني سنة ١٩٢٣ كتب مستشار المندوب السامي الى رئيس الوزارة العـراقية ان الموضوع هو التزام بسيط بالنسبة للعراق ارتبطت به حكومة جلالة الملك. وأن المندوب السامي يأمل ان تعترف الحكومة العراقية بدين الشرف هذا [١٩]

ويبدو ان الحكومة العراقية لم تلتفت لهذا الموضوع حيث كانت غارقة في مشـاكـل تكوين الحكم، وظل الامر كذلك حتى كانون الاول سنة ١٩٢٦ حين

اعترضت الوزارة العسكرية الثانية لاول مرة على اعفاء تلك الاراضي من الضرائب. وكان لانحسار الحكم العربي عن عربستان اثر كبير على ذلك الاعتراض ـ اذ ان الاعفاء يشمل اراضي الشيخ خزعل ايضا. وقد ارتؤى بعد تقويض حكمه انهاء ذلك الامتياز[٢٠] وتذرع مجلس الوزراء العراقي بأن الاعفاء كان امرا غير قانوني وفقاً للمادة (٩٢) من الدستور العراقي الذي ينص على ان «لايعفى احد من الضرائب الا في الحالات التي يحددها القانون» وأن اصدار قانون بالاعفاء يتطلب تمريره على المجلس النيابي لاقراره «ولما كانت الحكومة تشعر ان الظروف السياسية والاقتصادية الحاضرة تجعلها غير واثقة في امكان امرار لائحة قانونية كهذه من المجلس النيابي ولذلك يرى مجلس الوزراء ان تفاتح الحكومة البريطانية بشأن هذه المسألة»[٢١]

ولكن بريطانيا اخذت تلح على العراق بوجوب تنفيذ التزاماتها السابقة وحاولت ان تدخل بندا في المعاهدة الانكليزية العراقية لسنة ١٩٢٧ يتضمن اعتراف العراق بالتزامات بريطانيا الدولية السابقة. الا ان المعاهدة ولدت ميتة ولم يطرأ اي تغير على طبيعة المشكلة.

وفكرت بريطانيا سنة ١٩٣٠ ان تلجأ الى التحكيم. وقد اعد رجال القانون في لندن مذكرة بهذا الخصوص لارسالها الى المندوب السامي في بغداد تمهيدا لعرضها على محكمة العدل الدولية او أية محكمة اخرى [٢٢] ولكن غض النظر عنها في آخر الامر بعد ان اتفق سير همفريز Humphrys مع نوري السعيد في ١٩ آب ١٩٣٠ استنادا الى المادة الثامنة من المعاهدة الانكليزية العراقية لسنة ١٩٣٠ على تأجيل النظر في الموضوع لحين ظهور نتائج المفاوضات التي دخلت فيها الحكومة العراقية ـ بشكل غير رسمي ـ مع احمد صباح. وكان يمثل الجانب العراقي فيها حامد النقيب والشيخ صالح باش اعيان ـ من الشخصيات البصرية ـ لكن الشيخ احمد لم يكن في وضع يستطيع فيه ابداء الرأي بمعزل عن الحكومة البريطانية [٢٣] ولقد جرى البحث حول امكان اقناع حاكم الكويت التنازل عن الوعد الذي قطعته بريطانيا له مقابل مبلغ من المال. او اعطائه قطعة من الاراضي الاميرية في البصرة او جوارها، او تحديد مدة الاعفاء [٢٤] الا ان المفاوضات قطعت في نهاية سنة ١٩٣١ ولم تسفر عن اية نتيجة تذكر.

ولقد طرأ على المشكلة تطور جديد بعد ان اعلن العراق استقلاله سنة ١٩٣٢ حيث صدر قانون جديد لضريبة الاملاك [٢٥] على المحاصيل الزراعية يقضي باستحصال الضرائب على المحاصيل المباعة او المصدرة بنسبة ١٠٪ وكان قبلا يقتصر على الارض وحـدهـا [٢٦] ومعنى هذا ان الاعفاء الذي حصلته عائلة صبـاح من بريطانيا في ايلول سنة ١٩١٧ على صادرات بساتينهم قد اصبح ملغيا. هذا الى جانب مطالبة الحكومة العراقية للعائلة بضريبة الارض. وقد حاول احمد الاعتراض على القرار الجديد. وألح على الوكيل السياسي في الكويت التوسط لدى حكومته لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقفه [٢٧]

وقد عارض السفير البريطاني في بغداد الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة العراقية على ضوء التعهد المعطى الى حاكم الكويت [٢٨] واهتمت حكومة الهند للامـر وعـرضت موضوع الضريبة الجديدة على لجنة قانونية بعد ان طبق العـراق نظاما جديدا للضرائب لم يكن معروفا عند صدور الوعد البريطاني لحاكم الكويت سنة ١٩١٤ للنظر فيما اذا كانت ملزمة بدفع تعويضات اليه بسبب ما يصيبه من خسارة او ان الوعد يشمل الضرائب التي كانت مقررة وفقا للنظام العثماني. وهل ان التعهدات بالاعفاء تشمل بساتين النخيل نفسها او تتعداه الى محاصيلها وحتى ينجلي الموقف طلبت دار الاعتماد البريطانية من الحكومة العراقية تأجيل استيفاء الرسوم مؤقتا [٢٩].

وقـد اطلعت اللجنـة على صيغة التعهد الذي قدم لمبارك باللغة العربية والذي حرره الكولونيل نوكس للنظر فيما اذا كان قد صيغ بشكل يتعلق بنوع معين من الضرائب او انه مطلق. وفي مارت ١٩٣٣ افتت اللجنة بألزام الحكومة البـريطانية تعويض مبارك [٣٠] اما معدل تلك التعويضات فقد كانت موضع منـاقشـة مسهبة، قدمت فيها اقتراحات متعددة [٣١] وقد قدرت خسائر مبارك بسبب الضريبة الجديدة بحوالي الف جنيه استرليني سنويا. ولكن الامر على مايبدو لم يحسم بشكل نهائي.

وعليـه فأن بريـطانيا قد خلقت للعراق مشكلة صعبة كان في غنى عنها، شغلته فترة من الزمن. ويمكننا القول ان مشكلة أملاك حكام الكويت في العراق هي مشكلة عراقية ـ بريطانية خلقتها بريطانيا للعراق ضمن المشاكل المتعددة التي اثيرت بوجهه.

ولقد واجهت أملاك عائلة صباح في البصرة مشكلة اخرى لاتقل تعقيدا عن مشكلة الضرائب وهي اتخاذ بعض الافراد في العراق اجراءات قضائية،في المحاكم العراقية لاسترداد ملكية بعض البساتين من عائلة صباح:-فقد صدر في ٩ مايس ١٩٣٢ حكم من محكمة النقض في بغداد [٣٢] يقضي بتأييد حق احدى النساء العراقيات في بستان الباشيه [٣٣] Bashiyeh ـ جزء من بساتين الفداغية التابعة لعائلة صباح بعد ان ثبت ان الارض اميريه Miriland ـ حكومية ـ وأن بيع ارض الميري المزروعة [٣٤] لايمكن ان يتم الا بموافقة مامور الطابو. وكانت الدعوة قد رفعتها رفيعه بنت علي بن قاسم الزهير امام محكمة البصرة الابتدائية مطالبة بحصتها في البستان التي لم يتأيد بيعها في مديرية الطابو بعد، وأنه لم يحدث ان استلمت ثمنها.

وقد اعترض احمد على ذلك القرار [٣٥] وقدم احتجاجه الى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت [٣٦] وتذكر الوثائق البريطانية ان الملك فيصل الاول وعد السير همفريز ـ بحضور وزير الخارجية نوري السعيد انه سوف يعمل على معالجة الامر.

ولقد انتهز فلاحو اقطاعيات شيوخ الكويت في البصرة فرصة التشكيل التي تبحثها المحاكم العراقية حول عائدية بعض تلك الممتلكات فأعلنوا سنة ١٩٣٣ امتناعهم عن اقتسام المحصولات مع الشيخ. وطالبوا تحويل تلك الممتلكات لهم باعتبارهم عراقيين احق بها من عائلة صباح، ولما ارسل الشيخ احمد قواربه لاستلام التمور على عادته سنويا، انتفض الفلاحون بوجه وكيله، وأبوا عليه تدخله في شؤونهم، ويبدو ان الحركة كانت اوسع من تلك التي سبق ان قاموا بها ابان فترة الاحتلال البريطاني للعراق.

والثابت ان سلطات البصرة قد غضت النظر عن حركة الفلاحين ضد عائلة صباح واذا كانت قد اجرت تحقيقا ـ بضغط من الانكليز فانه لايعدو ان يكون اجراء شكليا [٣٧] وقد استمرت الحركة حتى سنة ١٩٣٥ وتعرضت خلالها سدود المياه المحيطة بالاقطاعيات للاهمال وبالتالي للفيضان مما تسبب عن تلف الكثير من الاشجار. ولم تهدأ الامور الا سنة ١٩٣٥ بعد اتفاق حاكم الكويت مع سلطات البصرة انقاذ الموقف وقد جعل ابنه معتمدا له في البصرة عوضا عن معتمده السابق يعقوب جبرائيل الذي اتهمه بعدم الاخلاص. كما اختار حامد

النقيب لان يكون مستشارا لابنه

وقد اجرت السفارة البريطانية ببغداد في كانون الثاني سنة ١٩٣٥ عملية تدقيق شاملة لجميع ممتلكات عائلة صباح في البصرة للتأكد من صحة مستنداتها فتبين لها ان مستندات اراضي المطاوعة والفرحانية والفاو والعجيراوية سليمه. واذا كان هناك بعض المصاعب فهي تلك التي تخص سندات اراضي الفداغيه

وعليه فقد بذلت السلطات البريطانية جهودا كبيرة من اجل اقناع الحكومة العراقية بضرورة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لازالة العقبات التي تقف في طريق اقرار حقوق عائلة صباح في اراضي الفداغية الواسعة (٤٠٠ جريب اي مايعادل، اربعين ألف نخله) بشكل صحيح[٣٨] على الرغم من ان الحكام الذين اصدروا قرارات استرداد الملكية هم الانكليز - وقد حددت العقبات بتلك الاجـزاء من الاراضي التي لم يتم تسجيلها في مديرية الطابو بعد[٣٩] وبخصوص قضية الفلاحين الذين اكتسبوا بعض الحقوق عليها. وفي مسألة منازعة افراد اسرة الشيخ احمد ملكيته لتلك الاراضي.

وأقترح السير كلارك السفير البريطاني في بغداد في تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ ضرورة تشكيل لجنة خاصة بأشراف الحكومة العراقية للنظر في أمر تلك العقبات والتوصل الى تسوية نهائية بشأنها[٤٠]

وقد اسرع الشيخ احمد الى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت لانقاذه من هذا المأزق الجديد، وحاول الوكيل السياسي ان يقنع المقيم السياسي في الخليج العربي للتدخل في الامر. ونبه الى ان يوم «٣٠» نيسان حدد نهاية لنقل الملكية[٤٤] ولكن يبدو ان السلطات البريطانية كان لها مايكفيها في قضيتي الضرائب ودعاوى الاراضي السابقة الخاصة بحاكم الكويت فلم تجد هناك ضرورة لزيادة التزاماتها في مثل تلك الامور.

والواقع ان الامر الجديد هو اجراء قانوني كثيرا مايحدث داخل الدولة اذ كان هناك مايبرر انه جاء «للنفع العام» وفقاً للمادة العاشرة من القانون.

ولقد طرحت قضية امتلاك شيوخ الكويت للاقطاعيات في البصرة على بساط البحث في اجتماعات عقدت في لندن للنظر فيما اذا كان بلاغ سنة ١٩١٤ يشمل

تلك التي كانت بحوزة الشيخ فعلا عند صدور البلاغ بغض النظر عن المستندات الرسمية في الدوائر العثمانية، آم ان ذلك يقتصر فقط على الاراضي المسجلة في دوائر الطابو بأسمه. وقد وجد ان عبارة البلاغ قد صيغت اول الامر بـ «بساتين التمر ملكك Your date gardens) ولكن حكومة الهند رأت ابدالها بعبارة (بساتينك التي هي الان في حيازتك Your gardens which are now in Your Possession. كما بحث موقف بريطانيا من قضية الاراضي التي تصدر المحاكم العراقية اوامر تجريد الشيخ من ملكيته لها. وهل ان بريطانيا ملزمة بدفع التعويضات عن تلك الاراضي الى الشيخ.

وعليه فقد تقرر ان تدفع الحكومة البريطانية تعويضا عادلا للشيخ عن الاقطاعيات التي كانت بحوزته بعد ان حرمته منها قرارات المحاكم العراقية الجديدة[٤١]. كما ارتؤى ان تفاتح الحكومة العراقية بشأن تزويد عائلة صباح سندات ملكية لايمكن الطعن فيها بأملاكه عدا مايتعلق بحصته من مقاطعة الباشية. وان لاتطالبه الحكومة العراقية بالضرائب المتراكمة عن املاكه، وآن لاتفرض على تلك الاملاك ضرائب خاصة في المستقبل. ولكن الحكومة العراقية وجدت انه ليس هنا سببا موجبا لتلك التعهدات[٤٢].

وفي مارت سنة ١٩٣٦ ظهرت مشكلة جديدة تخص املاك شيوخ الكويت في الفاو، وذلك ان سلطات ميناء البصرة قررت وضع يدها على قطعة من الارض واقعة على شط العرب لاقامة بعض المنشآت عليها. واعلن مدير طابو لواء البصرة في جريدة الناس البصرية اعلانا حدد فيه مساحة الارض المزمع نقل ملكيتها الى وزارة المالية العراقية وفيما اذا كان هناك من يدعي ملكيتها، وآشار بوجوب تقديم المستندات الثبوتية الرسمية لتاييد ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر الاعلان.[٤٣]

الهوامش

---

١ ـ كانت توزع تلك الواردات حسب نسب معينة الى فروع آل صباح

٢ ـ راجع المادة التاسعة من الاتفاق

٣ ـ F.O. 391 /16907, P. 5, The Date Gardens in Iraq of the Sheikhs of Kuwait and Mohammerah.

٤ ـ رسالة مؤرخة في ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٣٣ من كوكس الى آل مبارك راجع نصها في حسين الشيخ خزعل ـ المصدر السابق جـ ٢ ص ١٦٢

٥ ـ رسالة مؤرخة في ١١ ربيع الاخر سنة ١٣٣٣ / ١٩١٤ من مبارك الى كوكس راجع نصها الذي نقلناه حرفيا في نفس المصدر

٦ ـ F.O. 371/ 16207. Dobbs, Revenue Commissioner Basrah to F. O.

٧ ـ من اهالي الزبير الذين فروا من السلطات العثمانية واقاموا في الكويت

٨ ـ رسالة مؤرخة ٧ جماد الاخر سنة ١٣٣٣ من مبارك الى كوكس. راجع نصها في حسين الشيخ خزعل ـ المصدر السابق ص ١٦٤

٩ ـ الاوقات البصرية في عددها الصادر بتاريخ ١٣ نيسان ١٩١٥

١٠ ـ F.O. 371/ 16907, PP. 31 - 32 Document 7 - copy letter by Sir Dobbs, Revenue Commissioner, Basrah to the Agent of the Sheikh of Kuwait (dated 14th June 1915).

١١ ـ رسالة مؤرخة (٥) ربيع الاخر سنة ١٣٣٤ من جابر مبارك الى كرنل كرى راجع نصها في حسين الشيخ خزعل ـ المصدر السابق ص ١١ ـ ١٢

١٢ ـ رسالة مؤرخة (٣) صفر سنة ١٣٣٨ من سالم مبارك الى عبد المجيد افندي ـ مدير ناحية الفاو ـ راجع نصها في نفس المصدر جـ ٤ ص ٨٥.

١٣ راجع وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف م/ ١٢ من وزير الخارجية العراقية نوري السعيد الى المستر ارجيلفي فورس القائم باعمال السفارة البريطانية في بغداد ـ كتاب مؤرخ في ٨ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ رقم ١٨٧٩.

١٤ ـ رسالة مؤرخة في ٢٩ تموز ١٩١٨ (٢١ شوال سنة ١٣٣٦) من الوكيل السياسي في الكويت الى نائب الحاكم الملكي العام في البصرة

١٥ ـ برقية مؤرخة في ٢٧ آب ١٩١٨ (٢٠ ذي الحجة ١٣٣٦هـ) من نائب الحاكم الملكي بالبصرة الى الوكيل السياسي في الكويت

١٦ ـ رسالة مؤرخة في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٣٦ من سالم مبارك الى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت.

١٧ ـ حسين الشيخ خزعل ـ المصدر السابق جـ ٤ ص٩٠.

١٨ ـ رسالة مؤرخة ١٦ ذي القعدة سنة ١٣٣٨ رقم ٥٦٨ من الوكيل السياسي في الكويت الى سالم

١٩ ـ F.O. 371/ 19996, E2649. The Date Gardens in Iraq of the Sheikh of Kuwait and Mohammerah - Historical Summary (11 May 1936).

٢٠ ـ انظر كتابنا التاريخ السياسي لامارة عربستان العربية ص ١٦٦

٢١ ـ الحسني ـ تاريخ الوزارات العراقية، جـ ٢ ص ١٠٨

٢٢ ـ F. O. 371/ 18909, Memorandum on Kuwait Smuggling No. 72 of 7/ 2/ 35

٢٣ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف م/ ١٢ من حامد النقيب الى رئيس الوزراء نوري السعيد اشارة الى الامر المرقم ٢٦٧٤٤٢ في ١١ ايلول ١٩٣٠

٢٤ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ الملف نفسه من الوزير المفوض العراقي في لندن الى وزارة المالية العراقية (١٦ أيار ١٩٣٠) نص الحديث الذي دار في وزارة المستعمرات البريطانية بين الوزير المفوض العراقي حسين افغاني وسير جون شاكبره.

٢٥ ـ F. O. 371/ 16607, P. 9 - 16, Document 3 - Law for the Collection of Land produce duty - Iraq.

٢٦ ـ ظل نظام الضرائب طيلة فترة الانتداب يستند على نظام الضرائب العثمانية الذي كان مقدار الضريبة فيه يختلف تبعا لطبيعة الارض ونوع المحاصيل ونظام الري المتبع. اما بالنسبة للاقطاعيات الكبيرة في البصرة المماثلة لممتلكات حاكم الكويت فمقدار الضريبة كان يتم على اساس المساحة المزروعة.

٢٧ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف /١٣ رسالة سرية نمره ٣/ ر/ ١٠٢٧ من حاكم الكويت الى كرنل دكسون مؤرخة (٣) ربيع الاول ١٣٥٢ موافق ٢٦ حزيران ١٩٣٣.

٢٨ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد م /١٢ رسالة رقم ١٠١ مؤرخة (٢) آذار سنة ١٩٣٣ من همفريز الى عبد القادر بك رشيد وزير الخارجية العراقية.

٢٩ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف م/١٢ من هيوبرت نبع الى جعفر العسكري رقم (16 Sep. 1932 B. O. 136 وكانت وزارة المالية العراقية قد اقترحت ان يكون ذلك التاجيل معلقا على شرط ان تتعهد الحكومة البريطانية بتادية الرسوم المؤجلة قبل (١) مارت ١٩٣٢ فيما اذا امتنع الشيخ عن التادية. ولكن المندوب السامي في العراق رفض ذلك القيد.

٣٠ ـ F. O. 371/ 19996, P. 11 Compensation for Taxation Losses, F. O. 371/ 16907, Opinion of the Law officers of the crown (29 March 1933).

٣١ ـ راجع عن تفاصيلها نفس الملف السابق.

٣٢ ـ F. O. 371/ 186907, Pp. 19 - 21 - Document 5 - Translation of a decree no. 66/ 932 dated 9 May 1932. issued by the Court of Appeal, Baghdad for service on Sheikh Ahmad Jabir, Ruler of Kuwait.

٣٣ ـ لاتتجاوز مساحته عن ٣١ جريب (اي ما يعادل ٣١٠٠ نخلة) وكانت قد انتقلت ملكيته الى مبارك منذ ١٩٠٧

٣٤ ـ لم توافق السلطات العثمانية سنة ١٩٠٩ من تسجيل عقد البيع في مديرية الطابو لشكلها ان مبارك اشترى الارض لصالح الانكليز ولعدم موافقته على قبول الرعوية العثمانية ويذكر تقرير بريطاني ان بريطانيا دخلت معه في مفاوضات سرية بشان ذلك حذرت فيها حذرت فيها الشيخ من الدخول في الرعوية العثمانية.

٣٥ ـ راجع فصلا قانونيا عن تفاصيل مسهبة لذلك القرار في وثائق.
F. O. 391/ 16907, P. 27 - 31 Document 6. Memofandum by Alexander Judical Advisor to the High Commiss - ioner, Iraq : The Sheikh of Kuwait and the Bashiya Garden Land Suit (20 Aug. 1932).

٣٦ ـ بعث الكولونيل ديكسون مذكرة الى الكولونيل فاول المقيم السياسي في الخليج اظهر فيها تحمسا كبيرا في وجوب حماية اراضي شيوخ الكويت ووجوب منح الشيخ الحصانة لمنع رفع قضاياه في المحاكم المدنية العراقية راجع.

ثالثا: تشجيع التهريب من الكويت الى العراق

ولم يكن موضوع التهريب الى البصرة شيئا جديدا. فلقد سبق ان استغل التجار في العهد العثماني ميناء المحمرة الحر ليهربوا البضائع منه الى البصرة بعد ان كانت السلطات العثمانية تفرض على البضائع الواردة ضرائب كمركية مرتفعة. ولقد حدث الشيء نفسه بعد استقلال العراق سنة ١٩٣٢، وأتباعه سياسة حماية التجارة محافظة على اقتصاده الوطني بينما ظلت الكويت تسير على نهج سياسة حرية التجارة فأنتهز «التجار ذلك الاختلاف بين النظامين فأخذوا يهربون البضائع من الكويت الى العراق متجنبين دفع الرسوم الكمركية المقررة في العراق. ومما شجعهم على ذلك هو عدم تثبيت الحدود ـ كما هي الحال بالنسبة لجيران العراق الاخرين ـ وصعوبة مراقبتها وهي تمر وسط صحراء قاحلة وملاصقة البصرة الكويت، وسهولة المواصلات بينهما وما يحققه المهربون من ارباح طائلة نتيجة عملياتهم، اضافة الى ان الحصار التجاري السعودي على الكويت الذي فرضه ابن سعود منذ سنة ١٩٣٢ جعل الكويت لان تمارس هذه العملية غير المشروعة انقاذا لوضعها الاقتصادي[1] هذا الى جانب أن تجار البصرة قد توصلوا الى معرفة نظام الاستيراد المسمى نظام البضاعة الاختيارية، وهو ان يجري تحميل البضائع الى البصرة مع الخيار في تفريغها في الكويت، في وقت كان طلبها قد تم لسد حاجة السوق العراقية. واذا وجد التاجر المستورد ان السوق غير مناسب في العراق يحول البضاعة في اخر لحظة الى الكويت وتنقل من هناك بوساطة البدو ـ وكانوا على الغالب من عشائر

الضفير ـ الى الصحراء العراقية وتدفن في محلات مختلفة منها. ويقوم بعد ئذ تجار المدن العراقيون باستخدام عشائر العراق النهرية وعلى الاخص عشائر الرميثة ـ لاخراج البضائع ونقلها الى الاسواق. كما ان المهربين استغلوا مسألة اعفاء السكائر العراقية المصدرة الى الكويت من ضريبة المكس، فأخذوا يهربونها من الكويت الى العراق لتباع في الاسواق العراقية بأسعار ارخص من تلك التي هي من نفس النوع لكنه اخذت عنها الرسوم.

وقد استطاعت الحكومة العراقية في مذكرتها التي قدمها ياسين الهاشمي الى السير فرنسيس همفريز في تموز سنة ١٩٣٣ ان تحدد منطقتين للتهريب الاولى برية وتتركز في المسافة الممتدة بين الزبير والنجف والثانية بحرية عن طريق خور عبدالله وشط العرب. ووضحت المذكرة ان البضائع التي يختارها المهربون تشمل السكر والشاي والقهوة والكبريت وورق السكاير والتبغ وأن خسارة ايرادات الكمارك العراقية بسببها تتجاوز ثلاثين الف جنيه استرليني سنويا.[٢]

وأتخذت الحكومة العراقية اجراءات مشددة للحد من هذه الظاهرة الشاذة التي اخذت تتسع على نطاق غير طبيعي. وخصصت قوارب مسلحة رابطت في المياه الاقليمية العراقية لمراقبة السفن القادمة للعراق والخارجة منه. كما وضعت سيارات مسلحة تجوب مناطق الحدود البرية مما دفع المهربين الى توسيع منطقة عملياتهم على مساحة اوسع امتدت حتى النجف.

ولكن الاجراءات العراقية لم تأت بثمرة تذكر وقد استمرت عمليات التهريب دون ان تتأثر بتلك الرقابة. مما جعل الحكومة العراقية ترفع الاحتجاجات المتتالية الى الحكومة البريطانية طالبة منها اتخاذ مايلزم لمكافحة التهريب. وطالبت سنة ١٩٣٢ بتأليف لجنة رسمية مشتركة تكون لها صلاحيات اجرائية واسعة للمراقبة واقترحت على بريطانيا طريقتين لحل المشكلة الاولى، لايسمح بتصدير الاموال من الكويت الى العراق مالم يحصل على جواز كل قضية تصدير. وهذا الجواز مع اوراق الشحن الاموال ـ المنفيست تصدق من قبل موظف عراقي كمركي يعين في الكويت ويرسل له صورة من الجواز وورقة الشحن الى مديرية الكمارك في البصرة لتحيط علما بمقدار الاموال المصدرة من

الكويت الى العراق وتطالب المصدرين به. وأن يقوم الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بالاعمال المطلوب القيام بها من قبل الموظف العراقي. اما الطريقة الثانية فهي وضع سفينة صغيرة بخارية على مدخل شط العرب لتراقب حركة السفن ووضع محافظة كافية على الجهة البرية.(٣)

الا ان الحكومة البريطانية اقترحت في ١١ كانون الاول سنة ١٩٣٣ عقد مؤتمر في بغداد بغية التوصل الى انجع الحلول في اتخاذ تدابير من شأنها صيانة النظام في منطقة الحدود.(٤)

ولقد كانت السفن الشراعية تنزل البضائع المنقولة الى العراق في الجانب الجنوبي من شبه جزيرة الفاو على الاكثر وتخبيء بعد ذلك في بساتين النخيل على شاطيء شط العرب. ومن ثم ترسل معظم هذه البضائع الى ايران. ولما كانت المراقبة الكمركية في ايران اكثر شدة من العراق لذا فأن ارباح التهريب تزداد بتلك النسبة اما طريق خور عبدالله فلقد كانت سفن المهربين فيه اقل ارتيادا من شط العرب لصعوبة اختفائها بين شواطئه. وعليه فأن التجاوزات التي يدعى بها السفير البريطاني مبالغ فيها الى حد كبير.

وعكفت الحكومة العراقية على دراسة المقترحات البريطانية. وقد عرضتها على وزارتي الداخلية والمالية ومديرية الكمارك والمكوس العامة للنظر فيها ولكن قسم التجارة والبضائع في وزارة المالية افاد مجلس الوزراء العراقي ان ماتدعيه السفارة البريطانية من وقوع تجاوز لا اساس له.(٥)

وان الذي حدث هو مطاردة رجال الكمارك سفينة في خور عبدالله لم تتمثل للاوامر الصادرة لها بالتفتيش وأخذت تطلق النار عليهم مما ادى الى وقوع حوادث مؤسفة وقد حدث في المياه الاقليمية العراقية ضمن حدود الثلاثة اميال عن السواحل العراقية. اما بشأن عقد المؤتمر فقد اتخذت الحكومة العراقية قرار يؤيد عقده (٦) واوعز رئيس الوزراء العراقي الى وزارة الخارجية ان تبلغ السفير البريطاني الموافقة على الاقتراح للبحث في المحافظة على الامن وموضوع التهريب من الكويت.(٧)

الا ان السفير البريطاني اقترح ادماج المواضيع في جدول اعمال واحد وأشار الى رغبة المقيم السياسي في الخليج لعقد المؤتمر في (١٤) او (١٦) شباط ١٩٣٤ وقدم اسماء ممثلي شيخ الكويت الى المؤتمر وهم الكولونيل فاول المقيم

السياسي في الخليج، والكولونيل ديكسون الوكيل السياسي في الكويت، وطلب موافقة الحكومة العراقية عليهم كما طلب تحديد محل عقد المؤتمر [٨] وفي رسالة لاحقة قدم منهجا مقترحا لجدول اعمال المؤتمر حددت فيه المواضيع التي ينتظر فيها بما يلي: ـ

اولا ـ النظر في الاقتراحات التي ترفعها الحكومة العراقية بشأن التعاون لمنع التهريب.

ثانيا: مناطق مياه الحدود.

ثالثا: الشكاوي المتعلقة بقوارب الخفر الكمركية العراقية خارج منطقة مياه الحدود العراقية.

رابعا: النظر في الوسائل العملية لمعالجة حوادث الحدود.

وقد جرت اتصالات عاجلة بين الوزارات العراقية المعنية لوضع خطة للاشتراك في المؤتمر فتقرر «نظرا لقوة الوفد البريطاني وألى اهمية القضية ان يؤلف الوفد العراقي من خبراء عن دائرة الكمارك والميناء وممثلين عن وزارة المالية والخارجية». [١٠]

وكان هناك اقتراح لان يرأس وزير المالية الوفد على ان يعقد المؤتمر جلساته في ديوان وزارة المالية ببغداد. وتوقعت وزارة الداخلية العراقية ان بحث قضية تحديد مناطق المياه سوف ينحصر بمنطقة جزيرة مشبان. [١١]

ولقد نبه المستر ادموند ـ المستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية ـ الحكومة العراقية الى وجوب تنبيه الممثل العراقي في المؤتمر ان يكون لديه علم ان هناك مكان على بعد قليل من شمال خط عرض ام قصر ينقسم فيه خور الزبير الى قسمين ويؤلف جزيرة صغيرة لم تدخل في كافة الخرائط بيد ان القنال الغربي هو القنال ـ الرئيسي. ومع ذلك فما زال كلا القنالين يعدان جزءا من خور الزبير. وأن الملتقى الحقيقي لخور عبدالله مع الزبير هو على مسافة بعيدة نوعا ما عن الجزيرة الصغيرة مقابل رأس جزيرة وربه. [١٢]

ولكن الذي حدث ان حاكم الكويت لم يوافق على الاشتراك في مؤتمر بغداد لمكافحة التهريب «وكانت وجهة نظره» ان كيانه يتوقف تماما على اعمال الميناء ومسابلة قبائل الصحراء لاسيما في الوقت الحاضر الذي ليس فيه سوقا للؤلؤ بسبب الازمة العالمية. وان التدخل بالبيع سوف ينزل على الكويت الخراب ولن

يزيل القلق حتى يجري تحويل التجارة الى الموانىء العربية الاخرى في الخليج العربي. تلك الموانىء التي تستوفي ضرائب التوريد فيها بنفس النسبة. واذا اتخذت حكومتا العراق ونجد التدابير ضمن حدودهما لمنع هذه التجارة فلاشك ان عمل ذلك من حقهما وسوف لايحق للكويت رفع الشكوى مهما كانت جسامة الاضرار التي تتكبدها.(١٣)

ومن المؤكد ان بريطانيا كان في استطاعتها ـ والكويت تحت حمايتها ـ ارغام شيخ الكويت التوصل الى نتائج ايجابية في مكافحة التهريب ولكنها تحاول دائما على عادتها استغلال المشاكل المحلية لتستفيد منها. وبذلك ظلت مشكلة التهريب دون حل نهائي.

وقد وجد السفير البريطاني في بغداد نفسه مضطرا الى «وضع حد للحالة غير المرضية بسبب اتساع اعمال التهريب التي يقوم بها حاكم الكويت. وبناء على التدابير التي اضطرت الحكومة العراقية لاتخاذها تجاه ذلك فقد عرض على حكومة صاحب الجلالة اقتراح بعقد اجتماع غير رسمي يحضره بعض الخبراء للوصول الى اتفاق بشأن هذه القضية.. على ان يمثل الطرفين موظفين بريطانيين يجتمعون في محل مناسب كبغداد او بوشهر او الكويت».(١٤)

ولقد عقدت في السفارة البريطانية ببغداد في ١٩ تموز ١٩٣٤ اجتماعات غير رسمية للمسؤولين البريطانيين في المنطقة، لدراسة مشكلة التهريب من الكويت الى العراق. وحضر الاجتماع الكولونيل فاول والسير كنهان كورنو اليس والمستر هوك والمستر سيفرايت. وعرضت في الاجتماع مقترحات لمعالجة التهريب البحري وتنص على انه «لايمكن تصدير أية بضاعة بطريق البحر ما لم ترفق بقائمة البضائع ـ المانيفست ـ وأنه يفرض العقاب على من يخالف ذلك، وأن يزود نوخذة (ربان) كل بلم (زورق) يخرج من الكويت نسخة زائدة من قائمة البضائع التي يحملها. وعند العودة الى الكويت يجب ان تبرز هذه القائمة مظهرة (موقعة) من دائرة كمرك الميناء ـ او الموانيء ـ التي مرت فيها تؤيد ان البضائع التي يخصها الامر قد انزلت حسب الاصول في الميناء او الموانيء المعنية».(١٥)

وبعد مناقشة المقترحات هذه وجد انها لاتفي بالغرض المنشود وقد رفضت

بناء على ان «التهريب عن طريق البحر طفيف بالنسبة الى مجموع مايهرب. وان هذه المقترحات لا تعالج القضية الامن وجهتها الظاهرية. وكل اقتراح لايتضمن معالجة التهريب البري والبحري معا لايمكن اعتباره مرضيا. وأنه ليس لهذه المقترحات قيمة من الوجهة العملية نظرا لعدم توفر المراقبة الكافية. اذ ليس هناك مايمنع البضائع غير المرفقة بقوائم البضائع من ان تحمل او ما يمنع الربان من الحصول على قائمتي للبضائع فيستعملها كما يريد.[١٦]

وتكشف لنا المباحثات تلك عن الموقف الحقيقي لبريطانيا ازاء مشكلة التهريب وكان بالامكان التوصل الى حل سليم للمشكلة لو ان الوكيل السياسي اخذ بجانب الحياد على الاقل في المباحثات.. وهذا يؤكد لنا ان مشكلة التهريب كانت تحظى برضى بريطانيا على الرغم من تظاهرها بحلها.

ونستخلص من الاجتماعات التي تمت في وزارة الخارجية البريطانية في لندن برئاسة رند Rendal لمناقشة موضوع التهريب، ان بريطانيا كانت تعارض بشدة اي اتحاد كمركي بين الكويت والعراق. كما عارضت فكرة اقامة نقاط ثابتة على الحدود بحجة ان يتحول الامر الى حصار اقتصادي[١٧] ومما لاشك فيه انها كانت مدفوعة بهدف مهم هو انها تريد ان تصور للعراقيين الحديثي العهد بالاستقلال انه لايمكنهم ان يديروا دفة الدولة بالسهولة التي تصوروها. وأن انتداب بريطانيا على العراق الذي تعالت صيحاتهم للتخلص منه، كان ضرورة اقتضتها ظروف البلاد ذلك لانقاذها من المشاكل العديدة التي تحيطها. وعليه فانها سكتت عن حل هذه المشكلة وبقية المشاكل الاخرى - وهي القادرة - لكي يبقى العراق قريبا منها وان لايدفعه الاستقلال الى الابتعاد عنها.

وقد قدمت بريطانيا في ٢٣ مايس ١٩٣٥ بوساطة سفارتها ببغداد مشروعا جديدا للقضاء على التهريب. وأبدت استعدادها للتوسط من اجل اقرار وأهم ما جاء في المشروع البريطاني الذي وضعت بنوده في لندن هو:

«تعيين مدير كمرك بريطاني - يفضل من الهند - في الكويت على ان يزود بصلاحيات خاصة (بضمنها امكان وضع القيود على استيراد معينة) ويقوم هذا الموظف بأعماله بالتعاون الكامل مع السلطات الكمركية العراقية والوكيل السياسي في الكويت».

ومن اجل تنفيذ المشروع اقترحت الحكومة البريطانية عقد مؤتمر في تاريخ مبكر جدا - جعلته مابين التاسع والسادس عشر من شهر حزيران ١٩٣٥ - وفي مكان ملائم على ان يكون برئاسة المقيم السياسي في الخليج. ويحضره ممثلون عن الحكومات العراقية وشيخ الكويت.(١٨)

وقد وافق العراق على المشروع البريطاني ورشح مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في ١١ حزيران ١٩٣٥ كلا من ابراهيم كمال مدير الكمارك والمكوس العام والمستر سوان مفتش الكمارك العام لحضور مؤتمر الكويت الجديد.(١٩)

الا انه ظهر فيما بعد ان موقف شيخ الكويت لم يتغير منه شيء. وأصر على رفضه لحضوره مثل هذه المؤتمرات. وكان رندل قد اقترح في مؤتمر لندن الذي عقد في مايس ١٩٣٥ وجوب تحذير الشيخ من عدم التعاون هذا بأن أمره للعراق او السعودية في محاولة لتخويفه ولكن حتى صاحب الاقتراح عاد وذكر «ان هذا التهديد لن يكون سوى خدعة لان حكومة جلالة الملك لايمكن ان تتخلى عن الكويت».(٢٠) .

والواقع ان موقف شيخ الكويت من التهريب كانت تحدد اطاره البرجوازية الكويتية التي يمثلها الشيخ مع مجموعة تجار الكويت، وهمها البحث عن مزيد من الثروة والربح وتكشف لنا الوثائق ان الشيخ نفسه كان له نصيب في تلك العمليات حيث جاء في تقرير سرى رفعته وزارة الخارجية العراقية الى السفارة البريطانية في بغداد الى انه « تجلى للحكومة العراقية ان رجال الحكم في الكويت يصحبون قوافل التهريب ويقومون بحراستها ويشتركون مع المهربين في مقاومة القوات العراقية داخل البلاد العراقية ويشغلون جمالهم في حمل الاموال المهربة ثم يبيعون في العراق الاسلحة الموسومة بوسم شيخ الكويت عدا انواع الاسلحة الاخرى التي كثر تهريبها الى العراق.(٢١)

وعليه كان طبيعيا ان تقف هذه الطبقة موقفا سلبيا من كل اجراء يستهدف مصالحها وعليه فان العراق وجد نفسه مضطرا لاتخاذ اجراءات وقائية تستهدف الحد من التهريب بعد ان فشل في الوصول الى اية نتيجة مع بريطانيا لمكافحته وقد تعالت الصيحات في البرلمان العراقي مطالبة وضع حد لما اصاب

السوق العراقية من اضرار وعليه صمم رئيس الوزارة العراقية ياسين الهاشمي ان يبذل جهده للقضاء على تلك الظاهرة غير الطبيعية.[٢٢]

وأول خطوة اتخـذتهـا الحكـومـة العراقية ضمن اجراءاتها المشددة هو التعاون مع السلطات السعودية لمنع التهريب من الكويت على الرغم من ان ترتيبـات مديـريـة الكمـارك والمكـوس العراقية بعيدة عن الحدود العراقية السعـودية. وقد خولت قوات القطرين اجتياز حدود كل منهما للاخر لمطاردة المهربين وأن يتبادل الطرفان الاخبار المتعلقة بالتهريب.[٣٢]

والواقع ان الاجراءات العراقية الجديدة اقلقت بريطانيا وأسرع سفيرها في بغداد للاتصال برئيس الوزارة العراقية ياسين الهاشمي ليستوضح منه جلية الامر فأجابه الهاشمي ان الموضوع لايتعدى كونه اجراء وقائيا.

وواضح من ذلك انه لو لا حماية بريطانيا لما يجري في الكويت لكان في وسع الحكومة العراقية ان تسوى المشكلة منذ زمن بعيد.

ويبدو ان الاجراءات الجديدة استطاعت ان تخفف من عمليات التهريب، ولكن لم تستـطع القضـاء عليهـا. وتحـدثنا الوثائق البريطانية ان القوات العراقية كثيرا ماتجتازت الحدود من جهة البر والبحر مما اثار غضب الوكيل السيـاسي البريطاني في الكويت الكولونيل ديكسون على العراق. وتحفظ لنا ملفات وزارة الهند العديد من مراسلاته المنحازة ـ استمر في وكالته من ١٩٢٩ ـ ١٩٣٦ ـ يطالب فيها ان تفهم بريطانيا العراق درسا في النظام.[٢٤]

وقد اثار موقف ديكسون غير الودي للعراق مجلس الوزراء العراقي ودفعه لان يتخذ قرارا يمنع وزير الخارجية ناجي الاصيل ـ وكان في زيارة للرياض من بحث مشكلة التهريب ـ كما كان مقررا ـ والاكتفاء «حين مروركم بالكويت ببيان اضطراركم الى الرجوع بسرعة».[٢٥]

ومن المفيـد ان نأخـذ مقطعا من تقرير سرى كانت رفعته مديرية الكمارك والمكـوس العـامـة العـراقية الى وزير المالية لنوضح من خلاله طبيعة تلك التجاوزات. فقد جاء في التقرير انه «لاينكر بأن يحصل في بعض الاحيان تجاوزا ولو لم يكن ذلك لاصبح التهريب منتشرا اكثر مما هو عليه.. واذا القي القبض على زورق فارغ لايعني انه لم يكن حاملا اسلحة وأموالا مهربة. حيث اننا نعلم

بقضايا اضطر فيها اصحابها الى رمي الاموال من السفن في البحر. ان لمحة الى الخارطة ترينا ان، جزيرتي بوبيان ووربه ـ وبالاخص الثانية ـ التي يمكن العبور اليها من الجزيرة بدون عائق هما بمثابة نعيم لهؤلاء الذين يقصدون التهريب»[٢٦].

اذا فقد كان التجاوز الذي يحصل من القوات العراقية ليس بدافع سياسي وأنما كان اجراء يقصد منه متابعة فلول المهربين الذين يتخذون من مناطق الحدود وسيلة للتخلص من الملاحقة [٢٧] هذا في وقت لم يكن هناك اي اتفاق بين القطرين يحدد اسلوب مكافحة التهريب. كما هو الحال في الاتفاق العراقي الايراني لسنة ١٩٣٢ الذي يوكل مكافحة التهريب الى موظفي الحدود في اراضي الدولة الاخرى.[٢٨]

ويبدو ان الامور قد تطورت عام ١٩٣٦. وتبادل الجانبان الشكاوي. وعليه فأن المقيم السياسي في الخليج العربي الكولونيل فاول اقترح تشكيل لجنة مختلطة ـ على غرار اللجنة القائمة بين العراق وتركيا وبين العراق وسوريا ـ من متصرف البصرة والوكيل السياسي في الكويت للتحقيق في الحوادث كافة منذ نيسان ١٩٣٣. وتوجيه اللوم عن تلك الحوادث وفرض التعويض اذا كانت هناك ضرورة لذلك.[٢٩]

الا ان الحكومة البريطانية رفضت مثل هذا الاقتراح لانه سيجرها الى بعث مشاكل كان قد عفى عليها الزمن. وأن اللجان العراقية القائمة مع سورية وتركيا ترتبط بمعاهدات دولية عقدت بين تلك الاقطار في الوقت الذي لم تعقد مثل هذه المعاهدات بين العراق والكويت.

ولقد بلغت مشكلة التهريب ذروتها عندما توسع تهريب الاسلحة من الكويت الى العراق في اواخر الثلاثينات وشعرت الحكومة العراقية ان ذلك يمس الامن العام في البلاد حيث بدأت بعض العشائر التي اقتنت عددا كافيا من الاسلحة بالخروج عن سلطة الدولة وسببت للحكومة ارباكا كبيرا. وعليه اجريت تحريات واسعة للوقوف بوجه موجة تهريب الاسلحة الخطيرة. ولكن السلطات الكويتية اصرت على عدم صحة هذه الاتهامات وكان موقف بريطانيا مؤيدا للكويت بحجة انعدام الدليل المادي للاتهام.[٣٠]

وأقترح وزير الخارجية العراقية توفيق السويدي في اثناء زيارته لندن في (٤) تشرين الاول سنة ١٩٣٨ ثلاثة رسائل لحل المشكلة.

الاولى: قيام اتحاد كمركي A Customs Union بين العراق والكويت.

الثانية: التنازل للعراق عن جميع الاراضي الواقعة شمال خط عرض ٣٥ ـ ٢٩.

الثالثة: اجراءات وقائية مشتركة.

ولقد جوبهت اقتراحات الوزير العراقي بمعارضة قوية من جانب الحكومة البريطانية وبالاخص الوسيلتين الاوليتين وحجتها ان الاولى سوف تؤدي الى هدم كيان الامارة اذ ليس منطقيا ان يقوم الاتحاد بين كيان كبير واخر صغير. والثانية سوف تحرم الكويت من ثلث اراضيها.

ولكن توفيق السويدي رد على المعارضة البريطانية تلك بقوله «ان العراق قام منذ سنوات بالاشراف على مديرية البريد الكويتية ولم يترك ذلك اي تأثير على مركز الكويت السياسي. وليس هناك فرق كبير بين ذلك الاشراف وادارة الكمارك الكويتية.

والواقع ان مشكلة التهريب قد سببت للعراق خسارة مالية كبيرة حرمته من الايرادات الكمركية واضطرته الى انفاق مصاريف استثنائية على اجراءات مكافحة التهريب الوقائية. وقد جاءت مشكلة تجارة الاسلحة غير المشروعة لتضيف الى تبعاته مسؤولية اخرى حيث ان العشائر العراقية التي اغناها التهريب بالاسلحة قد اصبحت قوة تهدد الحكومات العراقية المتعاقبة في كثير من القضايا. ووجدت تلك الحكومات نفسها مضطرة لمسايرة رغباتها وكانت اشد العشائر العراقية مراسا هي عشائر الفرات الاوسط.

ولقد ذكر الميجر ادموندز مستشار الحكومة العراقية ان اي شخص من البدو في الكويت يستطيع شراء الاسلحة بحرية كاملة بثمن لايتجاوز خمسة او ستة جنيهات للبندقية الواحدة. وتبين من خلال محادثاته مع البدو العراقيين انهم يشترونها بضعف الثمن، او انهم يؤمون الكويت لشرائها.[٣١]

والثابت ان بريطانيا في استطاعتها القضاء على تجارة الاسلحة في الكويت وبالتالي يتجنب العراق مشاكلها. كما فعلت ابان الحرب العالمية الاولى عندما فرضت قيودا على بيعها وخزنها في مخازن خاصة تحت اشرافها لا في الكويت

وحدها وانما في منطقة الخليج العربي كلها. ولما كان المجتمع العراقي في الثلاثينات. تسوده القيم البدوية والاقطاعية بشكل واسع، ومن اهم مظاهر الفرد فيه اقتناؤه سلاحا يفتخر به بين اقرانه ويستخدمه في الحصول على مايريد، لذا فقد راجت هذه التجارة اكثر من أي تجارة اخرى.

ويبدو ان التهريب كان قد خف في الفترة التي اشتدت فيها مطالبة الملك غازي بالكويت وما بعدها، ومن المؤكد ان ذلك كان بسبب تركيز اجهزة الدولة انظارها على الكويت.

الهوامش

١ ـ ادى الحصار الى انخفاض دخل الكويت من الرسوم الكمركية من حوالي مائة الف روبية في العام سنة ١٩٢٢ الى ستين الف روبية في العام سنة ١٩٣٢.

٢ ـ F.O. 371 - 16852, Memorandum By Yasin Pasha Handed to Sir Francis Humphrys - Confidential - A Memo - randum on the Customs Position between Irag and Kuwait.

٣ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ كتاب وزارة المالية المرقم س / ٦٨٥١ والمؤرخ في (١) ايلول سنة ١٩٣٢ الى وزارة الخارجية.

٤ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة / ٤ / ٧ كتاب السفير البريطاني رقم ٦٩٠ مؤرخ «كانون الاول ١٩٣٣، الى ناجي الاصيل عن وزير الخارجية العراقية.

٥ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف / ٤ / ٧ كتاب وزارة المالية رقم س / ٧٩٣٠ في ٣٠ كانون الاول ١٩٣٣ الى وزارة الخارجية العراقية

٦ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة/ ٤ / ٧ كتاب ديوان مجلس الوزراء رقم ١٨ في (١) كانون الثاني ١٩٣٤ الى وزارة الخارجية.

٧ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة / ٤ / ٧ كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم س / ٣٨ في ٧ كانون الثاني ١٩٣٤ من نوري السعيد الى السفير البريطاني في بغداد

٨ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة / ٤ / ٧ كتاب السفير البريطاني في بغداد همفريز مؤرخ (١٣) كانون الثاني ١٩٣٤ الى صاحب الفخامة نوري السعيد وزير الخارجية.

٩ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة / ٤ / ٧ كتاب س همفريز السفير البريطاني في بغداد مؤرخ ٣١ كانون الثاني ١٩٣١ الى فخامة نوري باشا السعيد وزير الخارجية

١٠ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة/٤/٧ كتاب وزير الخارجية رقم ٥٥٠ مؤرخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤ الى وزارة المالية

١١ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة ٤/٧ كتاب وزارة المالية ـ سري ومستعجل للغاية ـ عدد س /٨٠٢٥ في ٤ شباط ١٩٣٤ الى وزارة الخارجية العراقية

١٢ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة/٢/٧ تقرير سري قدمه المستر ادموندز بعد عودته من زيارة البصرة والكويت (٣ تموز ـ ١٩٤٣)

١٣ ـ المذكرة السابقة عن زيارة ادموندز الى شط العرب والكويت.

١٤ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة /٢/٧ كتاب السفارة البريطانية الرقم ٣٩٢ في ١٣ تموز ١٩٣٤ من او جلفي فوريس الى الدكتور عبدالله الدملوجي

١٥ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة /٢/٧ كتاب السفارة البريطانية في بغداد رقم ٤١١ مؤرخ في ٢٥ تموز ١٩٣٤ الى وزير الخارجية العراقية

١٦ ـ الوثيقة السابقة

١٧ ـ F O. 371- 18909, Record of Meeting held at the Foreign Office on the 5th Feb. to discuss the question of smuggling between Kuwit and Irag (March - 1935).

١٨ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة/٤/٧

British Embassy, Baghdad to his Excellency Yasin pasha al Hashimi,Acting Minister for Foreign Affairs (23 May 1935).

راجع نصه ايضا في .F.O. 371 - 18909 no. 264

١٩ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة /٤/٧ القرار (١٨) من قرارات مجلس الوزراء العراقي المتخذ في جلساته المنعقدة في (١١) حزيران ١٩٣٥

٢٠ ـ F.O. 371- 18909, Smuggling between Kuwait and Iraq.

٢١ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة /٤/٧ كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم س /٧٣٤ في ١٦ اذار ١٩٣٦ من وكيل وزير الخارجية الى السير ارشيبالد جون كاركلارك كار السفير فوق العادة والمفوض لصاحب الجلالة البريطاني في بغداد

٢٢ ـ F.O. 371-18909, Memorandum on Kuwait Smuggling No. 72 of 7-2-1935.

٢٣ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة /٤/٧ كتاب وزارة الداخلية العراقية سري ومستعجل جدا ـ رقم م ح. ٢٦٥٣ مؤرخ ٢٦ اب ١٩٣٥ الى وزارة الخارجية العراقية وقرار مجلس الوزراء العراقي رقم (٥) المتخذ في (٨) تشرين الاول ١٩٣٥

٢٤ ـ I.O. NO. 245 and C. 182 Kuwait - Iraq Smuggling.

٢٥ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة/٤/٧ قرار مجلس الوزراء رقم (١) المتخذ في جلسته المنعقدة في (١٥) تشرين الثاني ١٩٣٦ برئاسة حكمت سليمان.

٢٦ ـ وثائق المركز الوطني ببغداد ـ ملف ة /٤/٧ كتاب مديرية الكمارك والمكوس العامة رقم ٦٣٨٧ مؤرخ ١١ آب ١٩٣٤ موضوعه شكوى ضد كمارك العراق.

٢٧ ـ F.O. 371-18909 No.C-3033 Ministry of Foreign Affairs - Baghdad to Als Britanic Majesty Embassy Baghdad - Enclosure in Baghdad Despatch no.608

٢٨ ـ وزارة الخارجية العراقية ـ مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين العراق والدول الاجنبية ج٢ ص ١٠٩ ـ ١١٤

٢٩ ـ وزارة الخارجية العراقية ـ مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين العراق والمملكة العربية السعودية ج ٣ ص ٢٠ ـ ٢٤

٣٠ ـ F.O. 371-19968 no. 401 (41-37-36) British Embassy to

٣١ ـ the Right Honourable Anthony Eden. (4 Aug. 1936)

F.O. 371-21858 Note E, Smuggling From Kuwait into Iraq.

رابعا: افشال مشروع نقل مياه شط العرب الى الكويت

اصبح نقل الماء من شط العرب الى الكويت مهنة مارسها الكثير من الكويتيين وبنوا السفن الصغيرة والمتوسطة من اجلها. وجذبت هذه المهنة لها البحارة العاطلين الذين هم في انتظار مواسم صيد اللؤلؤ. ولكن يبدو ان الطريقة لنقل الماء لم تستطع ان تسد حاجة السكان من الماء العذب ولا سيما في ايام الصيف الحارة.

وأخذ مبارك على عاتقه دراسة المشكلة فأتضح ان سبب تأخر وصول السفن في موعدها ـ الذي لايمكن ان يستغرق اكثر من اثنتي عشرة ساعة ذهابا وايابا ـ يرجع الى ركود الرياح ـ ولما كانت السفن التي تنقل الماء شراعية ـ تسمى البوم ـ تعتمد على الرياح لذا فان السفينة كانت تتأخر احيانا بضعة ايام مما سبب

الارباك وعطش الاهالي.

وعليه فقد ابتاع مبارك سفينة كبيرة ذات خزان واسع من الهند كانت تستعمل لنقل الماء بين بعض المقاطعات الهندية. وقد اطلق عليها اسم «السفينة سعيد» ساهمت في التخفيف عن ازمة وصول الماء الى الكويت.[1]

واستمرت الكويت تعيش على مياه شط العرب حتى الثلاثينات دون ان تواجه اي صعوبة تذكر. ولكن الامر اختلف بعدئذ حينما اخذت الحكومة العراقية تشدد الرقابة على سفن الماء. ومما لاشك فيه ان بعضا من المهربين استغل تلك السفن ليمرروا بواسطتها البضائع المهربة.

ويحدثنا الميجر هولمز Frank holmes في مذكرة له عن الكويت ان بريطانيا اخذت تفكر حول هذا الوقت بالبحث عن المياه الباطنية العذبة داخل الكويت. وقد اتفق مع الشيخ في نيسان ١٩٣١ على البحث عن الماء وأكد له وجود تلك المياه على اطراف الامارة وفي المنطقة المحايدة. كما ذكر له ان الدلائل تشير الى وجود ماء عذب على ارضي جزيرة فيلكه او بالقرب من سواحلها.

وتكشف لنا الوثائق البريطانية ان الشيخ احمد كان يلح على السلطات البريطانية سنة ١٩٣٦ في وجوب انشاء شركة بالتعاون مع العراق تقوم بضخ الماء عبر الانابيب من شط العرب الى الكويت. ولقد حاول الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ان يثنيه عن عزمه الا ان الشيخ رجاه ان يكون تنفيذ ذلك المشروع اخر عمل له. وعلل الشيخ احمد ميله الى هذا المشروع دون سواه، ماسوف يحققه له من الحصول على رسوم الامتياز ونسبة من ارباح الشركة في الوقت الذي يكلفه مشروع استخراج الماء من باطن الارض نفقات باهظة.[2]

وقد رحبت الحكومة العراقية بهذا الطلب. ويذكر خليل كنه: «ان العراق اعلن استعداده لتزويد الكويت بالماء العذب دون مقابل ودون قيد او شرط.[3]

ويمكننا القول ان الشيخ احمد يعد اول من طرح فكرة نقل مياه شط العرب الى الكويت عن طريق الضخ[4] ولكن لم يرق لبريطانيا مشروعه. ووصفت الشيخ انه مدفوع بمشروعه هذا بالتقتير الذي لايعرف سواء ولم يوضع في حسابه نتائجه السياسية.[5]

وتكشف لنا الوثائق ايضا أن بريطانيا عملت كل مافي وسعها منذ سنة ١٩٣٧

ان تجعل الكويت مستقلة عن العراق في حصولها على الماء. وطلب من الوكيل السياسي البريطاني عدم تشجيع الشيخ لاتخاذ اي خطوة تربطه مع العراق مراعاة للناحية الاستراتيجية. وأبدت شركة نفط الكويت استعدادها لوضع كل عيون الماء التي يتم العثور عليها خلال عمليات المسح والحفر تحت تصرف الشيخ [٦] وقد استغل الوكيل في الكويت موضوع تأخير السلطات العراقية في الفاو لسفن الماء في اواخر سنة ١٩٣٦ فصوره للشيخ احمد انه عمل عدواني يجب ان يحتاط له. وبرر له من خلاله حكمة رأي بريطانيا في عدم تأييدها انشاء الشركة العراقية الكويتية لضخ الماء. [٧]

ولقد استمر نقل مياه شط العرب الى الكويت دون انقطاع. وتذكر جريدة الاستقلال العراقية الى ان عدد السفن الشراعية التي وصلت البصرة سنة ١٩٣٨ للتزود بالماء قد كثر عددها « فقد لوحظ زيادة عدد السفن المعدة لنقل المياه نظرا لتزايد عدد سكان الكويت».

وقد فشلت محاولة ايجاد ماء الشرب العذب في الكويت بواسطة الابار ولاسبيل الى الحصول على المياه العذبة الا من العراق. [٨]

وعلى الرغم من ان بريطانيا كانت حذرة من اعتماد الكويت على العراق في تموين الماء عن طريق المشاريع الثابتة الا انها كانت مضطرة الى غض النظر عن استمراره عن طريق السفن [٩]وقد اتخذت الاحتياطات اللازمة لعدم ايقافه طيلة فترة الحرب العالمية الثانية.

وكانت حكومة الهند ترى انه «لايمكن السماح للحكومة العراقية ان تقوم بالضغط على الكويت في الاوقات العادية لايقاف التموين من شط العرب فكيف الحال بالنسبة لوقت الحرب «وفكرت في الموقف المحتمل عند فقدانها شط العرب خلال الحرب فوجدت من الضروري ان تتوسل بكل الطرق لتأمين وصول الماء الى الكويت والافلا تبقى هناك فائدة من الاشراف عليها[١٠]

واذا تتبعنا مشكلة نقل المياه بعد الحرب العالمية الثانية نجد ان هناك اكثر من دعوة ظهرت للمطالبة بنقل المياه عن طريق الانابيب او حفر قناة صناعية عبر الصحراء التي تقع في العراق والكويت وذلك بعد ان تطورت الحياة في الكويت عند تفجر النفط فيها، فاصبحت المياه القليلة تنقل بوساطة السفن

لاتفي بالغرض المطلوب. وهذا ماجعل بريطانيا تفكر بجدية في ايجاد طريقة اخرى للحصول على الماء

ولقد طرح في بداية الخمسينات مشروع لنقل مياه شط العرب عبر الانابيب بطول مائتين كيلومتر. وحددت شركة الكسندر جيب البريطانية التي عهد لها دراسة المشروع عام ١٩٥٤ نسبة المياه المقترح نقلها بمائة مليون غالون يوميا وهي تساوي ٢٣٪ من كمية الماء الذي يصبه شط العرب في الخليج العربي يوميا.

ولقد اقلق الامر بريطانيا وتراءى لها ان تنفيذ المشروع سوف يزيد من ارتباط الكويت بالعراق وهذا مالا تميل اليه وعليه فانها ادخلت الشكوك في نفس حاكم الكويت عبدالله السالم (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥) وقد ظهر ذلك واضحا في المراسلات المتبادلة لوضع مسودة الاتفاقية [١١] ويذكر سفير الولايات المتحدة السابق في العراق ولاتارغلمن «وكان شيخ الكويت قد قدم هذه المسودة في اوائل سنة ١٩٥٥ للحكومة العراقية بوساطة دولة الحماية البريطانية وطلب السماح للكويت بسحب مياه الشرب من شط العرب بوساطة انابيب الى الكويت.

ولكن عبدالله السالم عدل عن رأيه وكان قد فضل التعاقد مع احدى الشركات الغربية على اقامة مصنعا لتقطير ماء البحر في الشويخ، أتبعه بمصنع اخر سنة ١٩٥٥. وبذلك توقف اسطول نقل الماء عن العمل بعد ان ظل يعمل قرابة نصف قرن.

وهو تخطيط بريطاني لابعاد الفرع عن الاصل بأي جهة كانت.

وواضح ان بريطانيا كانت تقف وراء رفض المشروع. ويصور لنا الوكيل السياسي البريطاني السابق في الكويت الكولونيل ديكسون هذه النوايا حيث ذكر في كتابه الذي وضعه سنة ١٩٥٦ مانصه.

«واخر الطرق العراقية في مغازلة الكويتيين هي التلويح لهم بالفوائد الجمة التي يجنونها من جر مياه شط العرب الى الكويت بواسطة انبوب قطرة (٣٢)، بوصة الامر الذي من شأنه ان يحول الاراضي الكويتية القاحلة بجوار مدينة الكويت والجهرا الى حدائق غناء، ويضاعف من كميات الشرب المتوفرة في

الكويت والتي هي بمس الحاجة اليها. وهم يعرفون انه اذا تم ذلك فآن الفلاحين الذين سيتولون زراعة الارض المستصلحة سيأتون من العراق وبذلك يسيطرون على جزء كبير من الاراضي الكويتية. فيطلبون بالتالي حماية دولتهم اذا تنشأ اي نزاع بينهم وبين حكومة الكويت حتى ولو كان مفتعلا. والشبان المتطرفون في الكويت ـ وهم ليسوا قلة ـ يعرفون ذلك حق المعرفة. فهم لايؤيدون هذه الخطة فحسب بل يدعون لها ليل نهار، ويعبرون عن هذه الرغبة في الصحف العراقية واللبنانية.[١٢]

ومن المؤكد ان ماذكره ديسكون يدخل ضمن خطة بريطانيا الرامية الى اجهاض ذلك المشروع بأي وسيلة ممكنة. وهو يرمي الى تخويف الجزء من الكل من قضايا وهمية.

والثابت ان محطات التقطير الضخمة لتحلية ماء البحر ـ تعد اضخم المحطات المماثلة لها في العالم ـ والانابيب التي نصبت لنقل مياه الروضتين الباطنية الى مدينة الكويت ـ واستعمال الكهرباء لطرد املاحها، لايمكن ان تفي بحاجة الكويت، لذا فأنه يمكن تصور مقدار المبالغ التي تصرف سنويا على الماء.[١٣]

الهوامش

١ ـ عبدالله الحاتم ـ من هنا بدأت الكويت ص ١٥٠

٢ ـ F.O. 371-20774, Memorandum No. C 260 Kuwait Water Suuply, Caury, Political Agent to Political Resident in the Persiat Gulf.

٣ ـ خليل كنه. العراق امسه وغده، ص ٢٩٧

٤ ـ Robert Hay, The Persian Gulf States, P. 99.

٥ ـ F.O 371/20774, Memorandum No. 260.

٦ ـ F.O. 371/20774, Memorandum NO. C. 260.

٧ ـ F.O. 371/20774, NO. P.Z 8370 I,O to F,O Kuwait Irapi Relations: Kuwait Water Supply (31 Dec. 1937).

٨ ـ جريدة الاستقلال ـ عدد ٣١٦٦ بتاريخ ١٥ مايس ١٩٣٨

٩ـ F.O. 371/21313, P.Z 7245/38, I.O to Baggalay Kuwait Iraqi Relations, Kuwait Water Supply (8 Nov. 1938).

١٠ـ F.O. 371/21813 No. M. O6718/38 Ryder to Pell (30 Nov. 1938).

١١ ـ جاك جان بيريبي ـ الخليج العربي ص ١٢٤

١٢ ـ ديكسون ـ الكويت وجاراتها ج٢ ص ٢٧٢

١٣ ـ عبدالخالق كريم. مياه شط العرب ومستقبل العلاقات بين العراق والكويت بحث منشور في جريدة الثورة البغدادية ١١٢٢ بتاريخ ٩٧٢/٤/٢٣ ويذكر الكاتب في بحثه ان الكويت سوف تحتاج الى ١٢٠ مليون غالون يوميا في عام ١٩٨٥ حيث سيبلغ نفوسها في ذلك العام مليون نسمة حسب توقعات الخبراء. ومشاريع المياه المرسومة في الكويت قد وضعت على اساس مجابهة التزايد الكبير في عدد السكان والذي سوف يبلغ مليوني نسمة في عام (٢٠٠٠)

خامسا: عدم السماح بمد سكة حديد بين البصرة والكويت

ان موضوع مد سكة حديد من البصرة الى الكويت لم يكن جديدا في موضوعه. فلقد سبق ان اتجهت النية الى مد سكة حديد بغداد منذ ايام الحكم العثماني الى الساحل الكويتي وأنشاء ميناء عليه الا ان بريطانيا عارضت المشروع بادىء الامر لحصول المانيا على امتيازه وبعد مفاوضات ثنائية بين بريطانيا والدولة العثمانية وأخرى بين بريطانيا والمانيا وافقت بريطانيا على مد الخط الى الكويت وأنشاء الميناء فيها. لكن الحرب العالمية الاولى اوقفت تنفيذه

ولم تفكر بريطانيا بعد احتلالها للعراق وخضوع الكويت الى حمايتها بتنفيذ المشروع. ولكن العراق على مايبدو من الوثائق البريطانية قد اثاره في كانون الاول ١٩٢٣ حينما ابلغ صبيح نشات وزير الاشغال والمواصلات العراقي السفير البريطاني في بغداد انه ينوي التقدم بمشروع خط حديدي الى الكويت وهو لايرى صعوبة في ذلك باستثناء الصعاب المتعلقة بالكمارك. ولكن بريطانيا رفضت طلبه وظل الامر كذلك حتى سنة ١٩٣٨ حينما فكر العراق مرة اخرى في احياء المشروع وقد اتجهت النية الى مد سكة حديد من الزبير عبر

الاراضي الكـويتيـة الى ميـنـاء ينشـؤه العراق على ساحل الخليج العربي في الكويت. ولاقت هذه الدعوة قبولا كبيرا في البرلمان العراقي عند عرضها عليه ولاسيما ان عرضه قد جاء في وقت اشتدت ـ المعارضة فيه على تصديق المعاهدة العـراقية الايرانية حول شط العرب. ووقف الشعب العراقي يطالب باعادة النظر فيها. وكحل لمعالجة المشكلة ارتأت الحكومة العراقية طرح المشروع الجديد.

وفي مارت ١٩٣٨ فاتـح توفيق السـويـدي وزيـر الخـارجية العراقي الممثل البريطاني في بغداد المستر موركان Morgan ان كانت بريطانيا تمانع في تنفيذ ذلك المشروع والذي سوف يغـطي العراق نفقات انشائه. وأكد له استعداد العراق لتقديم اية تعويضات يطلبها حاكم الكويت عن تلك التسهيلات. كما اشار انه يمكن التوصل الى اتفاق مع الشيخ اذا كانت بريطانيا لاترى مانعا سياسيا يحول دون ذلك. وأبدى استعداد العراق لوضع المشروع تحت اشراف الكـويت، وتقـديم كل التسهيلات في الميناء لها ومنحها حق استعماله وسكة الحديد بدون اية رسوم مع اقامة منطقة كمركية حرة به.

وقد برر الوزير العراقي اندفاع حكومته في طلب تنفيذ المشروع الجديد فذكر ان توتر الوضع الدائم في شط العرب والخلافات العراقية الايرانية المستمرة هي التي تدفع العراق لطلب انشاء ميناء على الخليج العربي بعيد عن ايران. وأن وجود ذلك الميناء على الخليج مباشرة يجعل مصالح العراق في مأمن من الاضرار التي قد تصيبها في حالة نشوب اي نزاع مقبل.(١)

ولكن الكولونيل وورد Ward مدير ميناء البصرة والمدير العام لسكك حديد العـراق اعترض على الاقتراح العراقي وأوصى ان تكون الفاو المكان المناسب لاقامة الميناء المقترح وأن تمد سكة الحديد لها.

سادسا: عرقلة انشاء ميناء عراقي بالكويت

تعـطينـا تقارير الوزارات البريطانية صورة حقيقية للموقف البريطاني من مشكلة انشاء ميناء عراقي في الكويت. فقد بدا ان بريطانيا كانت تخشى من تغلغـل العراق في الكويت ولكنها لم تستطع ان تخفي الفائدة الكبرى التي

يجنيها الكويت والعراق وحتى بريطانيا من المشروع العراقي. ومن المؤكد ان المـواقف البـريـطانيـة تجاه أية مشكلة في البلاد المستعمرة يأتي من مقدار ماتعكسهـا تلك المشـاكل المحلية من ردود فعل على المصالح البريطانية وقت السلم والحـرب. وأن ما امتنعت بريطانيا عن تنفيذه لم يكن بدافع مصلحة الكويت او العراق بقدر ماكان بدافع مصالحها. ولما كانت لاتستطيع ان تكشف ذلك للشعب العراقي في الكويت والعراق لذا فأنها تصور المشكلة وكأنها عمل عدواني من العـراق. وتجعـل من مواقفهـا السلبية تجاهه كما لو كان دفاعا مخلصا عن مصالح الكويت.

ولقـد اوعزت الحكومة البريطانية الى سفيرها في بغداد ان يبلغ الحكومة العراقية في حالة الحاحها على طلب الجواب ـ نصا وضعت عباراته بدقة في لندن بعد دراسة جميع التقارير، يقضي بأن «حكومة جلالة الملك لاتتصور كيف يمكن ان يسير مشروع انشاء ميناء عراقي في الكويت دون المساس بحقوق الكويت».(١)

وتوقعت وزارة الخارجية البريطانية ان العراق سوف يغض النظر عن طلبه بعـد مرور ازمـة التصديق على المعاهدة العراقية ـ الايرانية لسنة ١٩٣٧. ويكـون الامـر قد انتهى دون حاجـة بريطانيا الى ارسال اي جواب (٢) ولكن احتياطا لاعتراض العراق على الرد البريطاني نوقشت في لندن تطورات القضية المحتملة، وقد اقترح وورد مدير ميناء البصرة ـ كان في زيارة لندن ـ

«ان انجع الحلول لصرف نظر العراقيين عن انشاء ميناء لهم في الكويت هو تحويل انظارهم الى خور شيطانه ـ الجزء الشمالي من خور عبدالله ـ الذي ذكره تقرير وزارة البحرية البريطانية حيث انه من السهل ايجاد مرسى صالح لرسو السفن في الجزء الشمالي من جزيرة وربه، وهو في نفقات انشائه اقل بكثير مما يلزم لتوسيع ميناء الكويت وأن ايصال سكة الحديد اليه لاتعترضه اية صعوبات.

وقد برر وورد اقتراحه هذا: بأنه اذا تم عثور شركة نفط العراق على النفط في البصرة وحدث ان اصيبت انابيب النفط العراقية الى حيفا بالخطر فأنه من المفيد مد خط للانابيب من حقول كركوك او خانقين الى سواحل الخليج العربي وهو المنفذ الوحيد لنفط العراق الذي لايمكن شحنه من الفاو بسبب حاجة شط

العرب الى تطهير اعمق. وعليه لابد من شحنه عن طريق خور عبدالله او الكويت.[٣]

وقد وعد وورد انه سوف يحاول «ان يدير الدفة بعناية ليبعد كل ما هو ضار بالمصالح البريطانية».[٤]

ولقد سارت المناقشات التالية في لندن حول مقارنة ميناء الكويت بميناء خور عبدالله ومدى الفائدة التي تجنيها بريطانيا من كل منهما.

وللتوصل الى افضل الحلول نوقشت القضية من جميع جوانبها. وان كان من الاصلح منح العراق منطقة حرة في الكويت على غرار المناطق الحرة في العالم لقاء رسوم معينة [٥] او تطوير ميناء الكويت بمجهودات بريطانية او تركه لمجهودات عراقية. و في الحالة الاخيرة بحث ان كان ممكنا اقتصار رقابة العراق على الميناء وسكة الحديد على الناحية الفنية فقط في وقت نوه وزير الخارجية العراقية في نيسان ١٩٣٨ في حديث له مع السفير البريطاني في بغداد «ان الكويت من الناحية القانونية يجب ان تكون ملكا للعراق باعتبارها جزء من البصرة.»

ومع ذلك فقد طرح اقتراح في حالة الموافقة على المشروع العراقي ان توضع شروط في غاية الدقة للحيلولة دون حصول العراق على نفوذ ومصالح في الكويت وعندئذ سوف يفقد العراق مصلحته في المشروع ويفضل انشاء الميناء على خورعبدالله وهو مايتفق وخطة بريطانيا اذ انه يجب ان تبقى الكويت تحت الحماية البريطانية بعيدة عن اي بلد اخر. على الرغم من ان المشروع العراقي يحقق لبريطانيا طريقا جديدا لمواصلاتها اضافة الى طريق شط العرب.[٦]

الا ان وزارة الخارجية البريطانية ابلغت توفيق السويدي خلال زيارته الى لندن في ٤ تشرين الاول سنة ١٩٣٨ [٧] بوجهة نظر الحكومة البريطانية الرسمية حيث صورت له ان الكويت لاتصلح ان تكون ميناء عصريا لضحالة مائها وضرورة تطهيرها على نطاق واسع مما يجعل تكاليف الانشاء باهظة. فضلا عن ان الرسو فيها لايمكن ان يتم الا على بعد ثلاثة اميال من الرصيف. وتكون السفن معرضة باستمرار للرياح الجنوبية الشرقية، كما حبذت له فائدة تحويل المشروع العراقي الى خورعبدالله الذي يصلح ان ينشأ عليه ميناء عصريا اذ ان الخرائط المتوفرة عند الحكومة البريطانية تشير الى وجود

انخفاض مائي على عمق (٢١) قدما يمكن ان يكون مرسى جيدا للسفن وعليه فأن تكاليف الانشاء لاوجه لمقارنتها مع تكاليف ميناء الكويت هذا اضافة الى قرب خور عبدالله بالنسبة لمد سكة الحديد[٨].

الهوامش

١ـ F.O. 371/ 21860 No. 462. F.O. to HOUSTOUN BaswalL
Baghdad (15 Aug. 1938).

٢ـ Ibid.

٣ـ F.O. 371/ 21860, E 4994/ 93 F.o. Confidential- Aug. 1938).

٤ـ Ibid

٥ـ ذكر انها سوف يرحب بها شيخ الكويت. وقد يوجد رأسمال كويتي لاستثماره في هذه الخطة

٦ـ F. O. 371/ 21859, Erecord of Conversation With the
Iraqi Minister of Foreign Affairs held at the
Foreign office.

٧ـ كان بصحبته الميجر ادموندز Edmonds المستشار البريطاني الاول لوزارة الداخلية العراقية.

٨ـ F.O. 371 /21859, E5841, Record of Conversation with
the Iraqi Minister for Foreign Affairs held
at the F. O. at 6 P.m on Oct. 4, 1938.

٩ـ Ibid

١٠ـ Lieutenant Colonel Prior, Political Resudent
in the Persian Gulf to Caroe, Secretary to the
Government of India in the External Affairs
Department (7 March) 1940.

١١ـ F. O. 371/ 21858 No. 3 Kuwait.

فهرس الكتاب

السعر (٥٠٠ر١) دينار

دار الحرية للطباعة